الفصل الثانى

التغيرات السكانية والاجتماعية وأثرها علي التعليم في مصر خلال الفترة ١٩٧٤-١٩٩٨ .

١- التغيرات السكانية فى مصر والقاهرة خلال فترة الدراسة

ا-تطور أعداد السكان والزيادة الطبيعية فى مصر والقاهرة

ب-الخدمات الصحية

ج- أثر التغيرات السكانية على الأوضاع التعليمية فى مصر والقاهرة

٢- الهجرة الخارجية وعلاقتها بالتعليم خلال فترة الدراسة

٣- الهجرة الداخلية وعلاقتها ببعض المتغيرات الاجتماعية والتعليمية

٤ - مشكلة الإسكان

٥ - التطور الإدارى لمدينة القاهرة

openkanal.com

الفصل الثاني

التغيرات السكانية والاجتماعية
وأثرها علي التعليم في مصر في الفترة ٧٤-١٩٩٨

تستحق مشكلة التضخم السكاني السريع في مصر أن تكون في مقدمة الدراسات التي تتأثر بالعناية والاهتمام لأهميتها وخطورتها[١]" فمشكلة السكان في مصر ، وما تثيره من تحديات تواجه طريق التنمية الاقتصادية هي بالقطع أهم وأدق الموضوعات الاقتصادية التي تمس حياتنا نحن شعب مصر مساً مباشرا مؤثرة في مستقبلنا الاقتصادي"[٢] . ولذلك احتلت هذه المشكلة مكانة بارزة في دائرة اهتمام المجتمع سواء علي المستوي الشعبي أو الرسمي ، حتى أن رئيس الدولة قال عنها "لقد أدركت بوضوح أن التحدي الحقيقي أمام التنمية هو استمرار النمو السكاني بالمعدلات العالية السائدة في مصر ، اتفقت جميع الآراء علي أن الزيادة في عدد السكان تلتهم حصاد التنمية جميعا ، وتؤدي إلى ظهور ، البطالة وانتشار الإمراض الاجتماعية" [٣]وأيضا يقول: إنها "تؤثر تأثيرا مباشرا علي قدرتنا علي توفير المأكل والملبس والسكن والعمل والدواء والتعليم والثقافة لكل فرد من أبناء مصر "[٤]هو ما يعني أن المشكلة السكانية تنشأ من زيادة السكان ، ونقص الموارد الاقتصادية الملائمة لهم [٥]لكن هناك رأي آخر يقول: أن المشكلة تكمن في التناقض بين الزيادة السكانية ،والنظام الاقتصادي الاجتماعي السائد حيث إنها ظل للتخلف ونتيجة له ، وليست سببا فيه ، فكلما ارتقي الناس زاد ميلهم لتنظيم أعدادهم ، ولذلك فالزيادة السكانية تعتمد علي مجموعة كبيره من العوامل الاقتصادية الاجتماعية والحضارية [٦].

وعليه فان العامل السكاني من العوامل الهامة التي ركز عليها علماء الاجتماع في دراستهم لعوامل التغير الاجتماعي عالميا و محليا ، فالمجتمع مجموعة من الأفراد ، يعيشون معا ، لذلك فإن أي تغير في التراكيب العمرية أو النوعية لهؤلاء الأفراد يؤدي حتما إلى نوع من التغير الاجتماعي سواء في النظم الاقتصادية أو السياسية أو الاجتماعية العمرانية أو التربوية حيث تنشأ كل هذه النظم من نشاط أفراد المجتمع [٧] .ومن هنا فإن مناقشة التغيرات السكانية وأثرها علي التعليم تعد مناقشة لواحد من أكبر العوامل الاجتماعية وأكثرها تشعبا وتأثيرا علي غيرها من الظواهر والنظم الاقتصادية والاجتماعية كالتعليم.

بالإضافة إلى أن دراسة التطور الاقتصادي والاجتماعي للمدينة المصرية يعتبر نموذجا ملائما لدراسة أحوال المجتمع المصري بصفة عامة ،وذلك علي اعتبار أن قضاياها لا تمس مجتمع المدينة

---

(١) صلاح الدين نامق:"اقتصاديات السكان في ظل التضخم السكاني"(القاهرة :دار المعارف ١٩٨٠)ص :١٨١

(٢) صلاح الدين نامق:"مشكلة السكان في مصر ،مقوماتها وتحدياتها الاقتصادية (القاهرة دار النهضة العربية ،١٩٧٣) ص : ز .

(٣) ج.م.ع الهيئة المصرية للاستعلامات "مبارك والتنمية الاجتماعية ١٩٨١-١٩٩٣ص١٢.

(٤) المرجع السابق،ص١٣

(٥) صلاح الدين نامق:"اقتصاديات السكان في التضخم السكاني" مرجع سابق ص١٦

(٦) انظر:

- رمزى زكي :" مشكلة التضخم في مصر " (القاهرة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٨٠) ص: ٢١٠ .
- رمزى زكي :" قضايا مزعجة " (القاهرة ، مكتبة مدبولي ، ١٩٩٣)، ص ص :٢٤٤-٢٤٥.

(٧) حول العامل السكاني وأثره في التغير الاجتماعي يمكن الرجوع الي

- سناء الخولي: مرجع سابق ، ص ص :٢٥٦- ٢٥٧
- صلاح العبد واخرون :مرجع سابق ص ص : ٤٩-٥١
- عبد الباسط محمد حسن :مرجع سابق ص ص : ٤٩٨-٤٩٩

وحده ، وإنما تمثل انعكاسا طبيعيا لكل التفاعلات الناجمة عن التكوين الاجتماعي الاقتصادي للمجتمع المصري باكمله . والناجمة عن التطور التاريخى الذى تمت فى حشاياد تلك التفاعلات [١] . ولعل هذا اكثر ما يكون وضوحا إذا ما كانت الدراسة تتصدى لمدينة هى عاصمة الدولة ، وبها حوالى ثلث سكان الجمهورية (٨٧ر٢٦%) ، واكثر من عشر أجمالي الجمهورية (٤٥ر١١)[٢] .

إن مدينة القاهرة كعاصمة لجمهورية مصر العربية لا تستمد مكانتها فقط من كونها عاصمة لأكبر دولة عربية شرق أوسطية ، ولكنها اكتسبت أهمية كبرى من كونها تلخيصا لتاريخ مصر والعالم المحيط بما لها من دور ديني ثقافي سياسي اقتصادي على مر العصور المختلفة ، وهى تضاهى فى تأثيرها على الدول المحيطة بها عربيا وعالميا تأثير مدن كبرى مثل باريس والفاتيكان [٣] . فالقاهرة بما لها من موقع وطبيعة جغرافية تعد من المدن العظمي القلائل في العالم ، كما أنها المدينة الأولي في قطاع هائل متصل من العالم القديم قد يصل إلي ثلث مساحة هذا العالم ، فهي من المدن القلائل التي يخترقها نهر عظيم كنهر النيل ، حيث تمتد كتلتها المبنية علي ضفتيه الشرقية والغربية ، وتفصلها بحيرة متسعة وهادئة ، فلها موقع لا تحاكيها فيه أى مدينة أخرى ، فمصر جغرافيا هي مصب نهر النيل ، ولكن القاهرة معاشيا هي مصب مصر ، حيث تلتقي فيها خطوط شبكات النقل المختلفة ، ويتركز فيها تركزات عالية من الموارد الاقتصادية ، والبشرية والمادية والمعاشية [٤]. كما أنه نتيجة لهذه الأهمية التي تميزت بها القاهرة ، ولكونها عاصمة البلاد في العصر الحديث استحوذت القاهرة علي قدر كبير من اهتمام المسئولين خلال العقود المتعاقبة حتى أصبحت مركز جذب حضارى للسكان داخل وخارج البلاد ، مما ساعد علي زيادة التحضر بها نتيجة لإقبال الكثير من أبناء الريف علي القدوم إليها لتحقيق حياة أفضل [٥].

لكل ما سبق عن أهمية القاهرة بالنسبة لمصر ، وأيضا لأنها المدخل الأقرب لمنطقة الدراسة الحالية ، فسوف تتم مناقشة ما حدث في القاهرة من تغيرات سكانية وتعليمية ضمن مناقشة هذه التغيرات بالمجتمع المصرى ككل .

لعلّ من أول وأقرب التغيرات السكانية للذهن هو تزايد عدد السكان من فترة لأخرى ، وما يصحبه من تغير في معدلات المواليد والوفيات ، حيث أن التغير السكاني له ثلاثة عناصر هي المواليد والوفيات والهجرة [٦].

---

(١) محمد الجوهرى ،سعاد عثمان المرجع السابق ص:٧

(٢) رئاسة مجلس الوزراء ، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار " وصف مصر بالمعلومات " (الكتاب السنوى ، الاصدار الثالث ، أغسطس ١٩٩٧) ص: ٢٥.

(3) Ibrahim, Saad EL dien, "A Sociology Profile" In. saqqaf, Abdulazzizy.,"The Middle East City",(APWPA Book , paragon House Publishers,New yoek ,1987) p:187.

(٤) عن اهمية القاهرة يمكن الرجوع الي :

- جمال حمدان : مرجع سابق ، ص ص : ٥-٦ .
- محمد السيد فرحات :" المدن الكبرى – مشكلاتها وتطلعاتها – دراسة في آثار النمو الحضرى لمدينة القاهرة" في النمو العمراني الحضرى فى المدينة العربية ، المشاكل والحلول " . ج٢ (المعهد العربي لانماء المدن ، ١٩٨٦) ، ص : ٩٩٦ .
- فتحي مصيلحي: " تطور العاصمة المصرية والقاهرة الكبرى" (القاهرة،دار المدينة المنورة، ١٩٨٨)،ص: ٥.

(٥) Wikan , Unni: "Changing Housing Strategies And Patterns Among The Cairo Poor , 1950 –85 ", In Amis Philip and Layed . Peterc(eds): " Housing Asfrica's Poor ", African Seminars , New Series , Manchester , University Press, 1990 , p.125.

(٦) توماس ت. كين وآرثر هويت : " دليل السكان " (واشنطن ، مكتب مرجع السكان الولايات المتحدة ، ١٩٨٠) ص : ٦٢ .

جدول رقم (١)

تطور أعداد السكان ومعدلات المواليد والوفيات بالجمهورية والقاهرة خلال فترة الدراسة [١].

السنة	الجمهورية				القاهرة				
	عدد السكان التقديرى بالآلف في منتصف السنة	معدل المواليد احياء	معدل الوفيات	معدل الزيادة الطبيعية	معدل وفيات الأطفال الوضع	عدد السكان التقديري بالآلف في منتصف السنة	معدل المواليد أحياء	معدل الوفيات	معدل الزيادة الطبيعية	% لسكان القاهرة إلى جملة الجمهورية
١٩٧٥	٣٦٩٩٠	٣٦	١٢,١	٣٢,٩	٨٩	٥٠٤٩,٦	٣١,٤	١١	٢٠,٤	١٣,٦٥
١٩٨٠	٤٢١٢٦	٣٧.٥	١٠	٢٧,٥	٨٦	٥٧٢٢,١	٣٣,١	٩	٢٤,١	١٣,٥٨
١٩٨٦	٤٩٨٦٤	٣٨.٦	٩,٢	٢٩,٤	٤٧,١	٦٠٠٠,٤	٣٠,٩	٩,٦	٢١,٣	١٢,٠٣
١٩٩٠	٥٥٥٨٦	٣٠.٩	٧,١	٢٣,٨	٣٨	٦٥٠٤,٦	٢٣.٥	٦,٨	١٦,٧	١١.٧
١٩٩١	٥٥٦١٢	٢٩.٩	٧,١	٢٢,٨	٣٦,٢	٦٦٢١,٣	٢٢,٨	٦,٨	١٦	١١.٩١
١٩٩٢	٥٥٧٣٩	٢٦.٣	٦,٦	١٩,٦	٣٦,٣	٦٧٣٧,٤	١٩.٨	٦,٤	١٣.٤	١٢,٠٩
١٩٩٣	–	٢٧.٤	٦,٤	٢١	–					
١٩٩٤	٦٠٥٣٨	٢٧	٦,٤	٢٠,٦	٣٠,٨	٦٩٣٩,٣	٢٢,٩	٦,٩	١٦	١١,٤٦
١٩٩٥	–	٢٧.٧	٧	٢٠,٧						
١٩٩٦	٦١٤٥٢	٢٧.٦	٦,٢	٢١,٤		٦٧٨٩,٥				١١,٥
١٩٩٧	–	٢٩.٤	٦,٨	٢,٦						

يظهر الجدول كثيراً من الأمور الهامة منها:

يزداد السكان بصورة كبيرة في كل من القاهرة والجمهورية بمرور الوقت ، ويعود ذلك إلي انخفاض عدد الوفيات بصورة كبيرة عن عدد المواليد ، فإن معدل الزيادة الطبيعية يظهر دائما فائضا مستمراً في عدد السكان رغم تناقص المعدل خلال فترة الدراسة .حيث إن " معدل الزيادة الطبيعية هو المعدل الذى يزيد به السكان (أو ينقص) خلال سنة معينة بسبب فائض في المواليد (أو عجز) بالنسبة للوفيات ، ويعبر عنه كنسبة إلي العدد الأساسي للسكان.ولا يشمل هذا المعدل النتائج المترتبة علي الهجرة إلي البلاد أو منها " [٢]

---

[١] مأخوذ عن :

ج.م.ع الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء :"احصاءات المواليد والوفيات — ١٩٧٥ "، مارس١٩٧٩)ص ص : ٣،١٠،٢٦

ج.م.ع الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء :" احصاءات المواليد والوفيات ١٩٨٠" فبراير ١٩٨٦ ، ص ص : ٣،١٢،٣٣.

ج.م.ع الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء :" احصاءات المواليد والوفيات ١٩٨٠" فبراير ١٩٨٦ ، ص ص : ٣،٤،٦٣.

ج.م.ع الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء :" إحصاءات المواليد والوفيات ١٩٨٠" فبراير ١٩٨٦ ، ص ص : ٣،٤،٦٥

ج.م.ع الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء :" إحصاءات المواليد والوفيات ١٩٨٠" فبراير ١٩٨٦ ، ص ص : ٣،٥

ج.م.ع الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء:"إحصاءات المواليد والوفيات ١٩٨٠"فبراير١٩٨٦ص ص:٣،٦

ج.م.ع الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء :" إحصاءات المواليد والوفيات ١٩٨٠" فبراير ١٩٨٦ ، ص ص : ٣،٤، ٥٥.

بيانات الاعوام ١٩٩٣ ،١٩٩٥،١٩٩٦، ١٩٩٧ عن :

ج.م.ع، الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء :" الكتاب الاحصائي السنوي ، ١٩٩٢ —١٩٩٧ " ، يونيو ١٩٩٨ ، ص : ٣٦

اعداد السكان في الجمهورية والقاهرة لعام ١٩٩٦ عن :

ج.م.ع ، الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء :" ملخص النتائج الأولية للتعداد العام للسكان والاسكان والمنشآت العامة لعام ١٩٩٦ " ، ص ص : ١،٣.

هذه النسبة علي اساس جملة السكان داخل الجمهورية ليلة العد اما عدد السكان العلن في هذه النتيج هو جملة السكان داخل وخارج الجمهورية ليلة العدة .

[٢] توماس ت كين وأرثر هوست : مرجع سابق ، ص : ٦٤ .

انخفض معدل المواليد بصورة ملحوظة طوال فترة الدراسة وهو في القاهرة دائما أقل منه في الجمهورية . وهو غالبا يرتبط بنسبة التعليم[1]. التي تتحسن من فترة لاخرى حيث انخفضت نسبة الأمية في الجمهورية من ٤٩.٦% عام ١٩٨٦ إلى ٣٨.٦ % عام ١٩٩٦[2]. كما انخفضت في القاهرة من ٣٠,٩٥ % عام ١٩٨٦[3] إلى ٢٣,٣ % عام ١٩٩٦ [4]

انخفض معدل الوفيات بدرجة ملحوظة . وهو عامل يرتبط بتحسن الأحوال والخدمات الصحية في كافة صورها[5] ، والناتجة عن تحسن الأحوال الاقتصادية السابقة . والذي أدى إلى التطور التالي في الخدمات الصحية .

الخدمات الصحية

ينظر إلى المؤشرات الصحية على أنها دليل على مستوى المعيشة ، ومن هنا فإن تحسين الأحوال الصحية يعد خطوة هامة للارتقاء بالمهارات والقدرات وسبيل لدخول سوق العمل ، والمساهمة فى التنمية [6] .كما أن للأحوال الصحية تأثيرا هاما على التحصيل الدراسي ، والقدرة على التعلم [7] . ولذلك أولت الدولة عناية هامة لتوفير الخدمات الصحية على النحو التالي .

- زاد عدد الأسرة بالمستشفيات فمن ٨٠٢٩٨ سرير عام ١٩٧٨/٧٧ إلى حوالي ٨٤٠٠٠ سرير عام ٨٢/٨١ ، كما زاد عدد الأطباء من ٣ر٦٤ ألف طبيب عام ٧٧/ ١٩٧٨ إلى ٩ر٩١ ألف طبيب عام ١٩٨٢/٨١ أي معدل طبيب لكل ٦ر٠ ألف من السكان عام ١٩٧٨/٧٧ ، وانخفض إلى معدل طبيب إلى ٥ر٠ ألف من السكان فى عام ١٩٨٢/٨١ [8]

- خلال الفترة ١٩٩٨/٨١ تحسنت الخدمات الصحية على النحو التالى[9]

زاد عدد الأسرة إجمالا من ٢ر٨٤ ألف سرير إلى ٢٤ ألف سرير أى بنحو ٨ر٣٩ ألف سرير بنسبة ٤٧% منها ٥٨% تتبع وزارة الصحة ، والباقي يتبع المستشفيات التعليمية. والجامعية ، والمؤسسة العلاجية . والتأمين الصحي ، والقطاع الخاص .

كذلك زادت المستشفيات العامة والمركزية من ١٦٩ مستشفى إلى ٢٢٧ مستشفى بنسبة ٣٤%

---

(١) صلاح الدين نامق :" اقتصاديات السكان في ظل التضخم السكاني " ، مرجع سابق ، ص : ١٩٢-١٩٣ .
(٢) ج.م.ع، الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء :" ملخص النتائج الاولية للتعداد العام للسكان والإسكان والمنشآت العامة لعام ١٩٩٦ "، مرجع سابق ، ص:
(٣) ج.م.ع، الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء " التعداد السكانى العام ١٩٨٦ " المجلد الثاني ، النتائج النهائية إجمالي الجمهورية ، ص ص : ٤٢،٤٨
(٤) ج.م.ع، الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء :" النتائج الاولية للتعداد العام للسكان والإسكان والمنشآت لعام ١٩٩٦ في اقسام محافظة القاهرة :، ص: ٥
(٥) ج.م.ع. ، وزارة التخطيط: " خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية لعام ١٩٩٨/ ١٩٩٩ : العام الثانى الخطة الخمسية الرابعة ٩٧/١٩٩٨-٢٠٠١/٢٠٠٢مايو ١٩٩٨ ص: ٣٢١.
(٦) ج.م.ع.، معهد التخطيط القومى : " تقرير التنمية الاقتصادية البشرية ، مصر ١٩٩٦" ص: ١٠٨.
(٧) ج.م.ع.، وزارة التربية والتعليم : " مشروع مبارك القومى ، إنجازات التعليم فى اعوام " أكتوبر ١٩٩٥، ص: ١٦٥
(٨) ج.م ع، وزارة التخطيط :" الاطار العام التفصيلي للخطة الخمسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ٨٢/١٩٨٣-٨٦/١٩٨٧" ح٢، الصورة القطاعية ، ديسمبر ١٩٨٢ ، ص: ١٥٣.
(٩) ج.م.ع ، وزارة التخطيط :" خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية لعام ٩٨/١٩٩٩ "، مرجع سابق ، ص ص :١٩٢ –١٩٣ .

وزادت الوحدات الصحية الريفية من ١٨٨٠ وحدة إلى ٢٧٠٠ وحدة بنسبة ٤٤% . وزادت المستشفيات القروية من ٣٩ مستشفى إلى ٢٧٥ مستشفى أي بزيادة ستة أمثال .

زاد عدد الأطباء من ٥٢,٢ ألف طبيب إلى ١٣٥ ألف طبيب بزيادة نسبتها ١٥٩ %. وزاد عدد أطباء الأسنان من ٦.٨ ألف طبيب إلى ١١٦.٢ ألف طبيب بزيادة نسبتها ١٣٨% ، وزاد عدد الصيادلة من ١٧.٦ ألف صيدلي إلى ١٣٥,٥ ألف صيدلي بزيادة نسبتها ١٠٢%، وزاد عدد فنات التمريض من ٦٠,٢ ألف ممرضة إلى ١٥٢ ألف ممرضة بزيادة نسبتها ١٥٣%

ارتفع نصيب الألف نسمة من ٤٢. إلى ٥٨. صيدلياً ، ومن ١,٤٣ إلى ٢,٥ ممرض ، ومن ١٦. إلى ٢٧. طبيب أسنان ، ومن ١,٢٤ إلى ٢,٢٢ طبيب ويقترب هذا الرقم الأخير من نظيرة على مستوى البلدان الصناعية حيث يبلغ نصيب الألف نسمة ٢,٥ طبيب [١] .

كما تم أعداد وتجهيز ٣٢١٦ عيادة مدرسية لإتاحة تطبيق نظام التأمين الصحي علي طلاب المدارس [٢]

أما عن إنجازات الخطة الخمسية (٩٢ /١٩٩٣ – ٩٦ /١٩٩٧) في مجال صحة طلاب المدارس. فقد تم مد مظلة التأمين لتغطي جميع الأطفال في السن المدرسي الذين يبلغ عددهم نحو ١٣,٩ مليون طفل في عام ١٩٩٧/٩٦ ، وتخدم هذه الرعاية ستة مستشفيات للطلبة ، ٥٨ مجموعة صحية مدرسية ، ١٧ وحدة تخصصية ، ١٨٢ وحدة صحية مدرسية / ١٦٧ عيادة ، ٣٨ وحدة أسنان فرعية ، وتم إنشاء ثلاث مستشفيات للطلبة بمحافظات الإسكندرية ، القليوبية وأسيوط [٣] ، وقد جاءت هذه الرعاية الصحية للطلاب ضمن ما سبق إيضاحه من اعتبار التعليم مشروع مصر القومي خلال التسعينيات .

بالنسبة لتوفر الخدمات الصحية الأخرى. فقد وصلت المياه المأمونة إلى ٩٨,٦ % من اسر محافظة القاهرة ، و ٨٣.٣ % من أسر الجمهورية [٤] في عام ١٩٩٤ ، ويحصل علي الخدمات الصحية ١٠٠% من سكان الحضر ، و ٩٩% من سكان الريف الذين يحصل ٦٩,٤ % منهم علي مياه مأمونه في عام ١٩٩٥[٥]. إلا انه مازال ٢,١ % من السكان لا تتوفر لهم فرص الحصول علي مياه مأمونة في الفترة ١٩٩٠ – ١٩٩٦ او هناك ٩% من الأطفال دون سن الخامسة يعانون من نقص الوزن فى الفترة ١٩٩٠– ١٩٩٦ [٦] وهو ماله تأثير كبير على تحصيلهم الدراسي واستمرارهم فى التعليم ، حيث إن نتائج الدراسة الميدانية أظهرت أن هناك عدداً ممن تركوا التعليم تركوه بسب المرض كما سيتضح عند مناقشة هذه النتائج .

بعد مناقشة متغيري المواليد والوفيات كمتغيرين للعامل السكاني ، فإن هناك متغيراً جديداً يجمع بين الثلاث متغيرات التى تعبر عن التغير السكاني ، وهو معدل النمو السكاني ويقصد به " المعدل الذى

---

(١) الامم المتحدة ، برنامج الامم المتحدة الانمائي : "تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٤ ، ص : ٢٨

(٢) المرجع السابق ، ص : ١٩٦

(٣) ج.م.ع ، وزارة التخطيط :" الخطة الخمسية الرابعة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية (١٩٩٨/٩٧ – ٢٠٠١/٢٠٠٢) وخطة عامها الأول ١٩٩٨/٩٧ " المجلد الثاني ، ابريل ١٩٩٧ ،ى ص: ١٠١

(٤) ج . م.ع ، التخطيط القومي :" تقرير التنمية البشرية ، مصر ١٩٩٦ "، ص: ١٤٧ .

(٥) المرجع السابق ، ص: ١٢٣

(٦) الأمم المتحدة ، برنامج الامم المتحدة الانمائى :" تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٧ " ، ص : ١٢٦ .

يزيد به السكان (او ينقص) فى سنة معينة بسبب الزيادة الطبيعية . وصافى الهجرة . ويعبر عنة كنسبة من العدد الأساسي للسكان ويدخل فى حساب معدل النمو جميع عناصر نمو السكان : المواليد والوافيات والهجرة . ويجب عدم الخلط بين هذا المعدل ، ومعدل المواليد على الرغم من حدوث ذلك أحيانا ، ويمكن أيضا حساب معدل النمو من واقع معدلات الزيادة الطبيعية ، وصافى الهجرة .

معدل النمو السكاني = معدل الزيادة الطبيعية + معدل صافى الهجرة " [1] .

يوضح الجدول التالي تطور معدلات النمو السنوي للسكان في مصر منذ عام ١٩٦٠ حتى ١٩٩٦.

جدول رقم (٢)

معدلات النمو السنوي للسكان فى مصر منذ عام ١٩٦٠ حتى ١٩٩٦

الفترة	متوسط معدل النمو السنوي
١٩٦٠-١٩٦٦	٢ر٥٢
١٩٦٦-١٩٧٦	١ر٩٢
١٩٧٦-١٩٨٦	٢ر٧٥
١٩٨٦-١٩٩٦	٢ر٠٨

المصدر ج.م.ع. ، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء

" الكتاب الإحصائي السنوي ١٩٩٢-١٩٩٧" يونيو ١٩٩٨.ص:١٥

شهدت الفترة ١٩٦٦- ١٩٧٦ أقل معدلات النمو السنوي للسكان ، وهو ما قد يعود إلى حدوث حربى ١٩٦٧ ، ١٩٧٣ ، فى هذه الفترة تم الاتجاد للهجرة الخارجية بعد اتباع سياسة الانفتاح .

أما فى الفترة التالية فقد تعود الزيادة الكبيرة فى معدل النمو السنوي لعدد من العوامل منها عودة بعض من تركوا البلاد قبل ١٩٧٣ وعادوا بعد الانتصار ، وأيضا لتأثير عائد الهجرة الخارجية الذى ساعد على زيادة فرص الزواج أمام الشباب ، وبالتالي ارتفع عدد المواليد . كحصاد للتنمية الاقتصادية الشاملة أيضاً والتى ساعدت على خفض عدد الوفيات ، وبالتالي زيادة معدلات الزيادة الطبيعية ، كما أتضح من الجدول رقم (١) حيث زادت معدلات المواليد فى ١٩٨٦ عنها فى ١٩٨٠ عنها ١٩٧٥.

انخفض معدل النمو فى الفترة الأخيرة ومع ربطه بالجدول رقم (١) فيمكن إرجاع النقص إلى انخفاض معدلات الزيادة الطبيعية من ٣ر٢٩فى الألف إلى ٤ر٢١ فى الألف خلال هذه الفترة .

يمكن الخروج مما سبق من تغيرات سكانية تتعلق بعدد السكان بأن العدد المطلق للسكان فى تزايد مستمر ، والمهم فى الدراسة الحالية هل تشكل هذه الزيادة عبئاً على النظام التعليمي الحالي أم لا ؟ وكيف واجهها النظام التعليمى طوال فترة الدراسة ؟

أثر التغيرات السكانية على الأوضاع التعليمية في مصر والقاهرة

يفيد التوزيع العمرى للسكان فى الإجابة على ذلك ، حيث انخفضت نسبة السكان أقل من ٦سنوات إلى جملة السكان من ١٩,٢ % عام ١٩٨٦ إلى ١٥,١ % عام ١٩٩٦ ، وزارت نسبة

---

[1] توماس ت كين وارترهويت : مرجع سابق ، ص، ٦٥.

السكان من ٦ سنة الى اقل من ١٠ سنوات من ١٠٩ % عام ١٩٨٦ إلى ٩٠٢ % . وبلغت نسبة السكان من ١٠ سنوات الى ١٥ سنة ١٠٧% من جملة السكان[١] وهذه الفئات عبء على المجتمع . فهى فئات معالة مستهلكة تحتاج لفرص تعليم وعمل[٢] . كما بلغت فئة السكان فى سن التعليم ٤١٥٢% من جملة السكان عام ٩٨/٩٧ . ويتوقع ان تصل الى ٤١٤٨% عام ٩٩/٩٨ . وهو ما يشكل عبئا على امكانيات التعليم . ومنها توفير عدد مناسب من الفصول يضمن تحقيق كثافة معقولة . ويحقق الاستيعاب الكامل لكل هذه الفئة . وتوفير عدد مناسب من المدرسين لتعليم كل هؤلاء التلاميذ .حيث إن معايير التحليل الكيفى للنظم التعليمية والكفاية الانتاجية تتضمن[٣] :-

١- كثافة الفصل من التلاميذ وتحسب من المعادلة :

كثافة الفصل فى مرحلة معينة = عدد التلاميذ المسجلة فى المرحلة / عدد الفصول فى المرحلة

٢-نصاب المعلم من التلاميذ الذي كلما انخفض زادت احتمالات رفع الكفاية الإنتاجية فى التعليم .

ويتضمن الجدول التالي[٤] تطوير متوسط كثافة الفصل في كل من القاهرة والجمهورية خلال فترة الدراسة

جدول رقم (٣)

تطور متوسط كثافة الفصل فى القاهرة والجمهورية خلال فترة الدراسة

البيان	٧٥/٧٤	٨٠/٧٩	٨٥/٨٤	٩٠/٨٩	٩٨/٩٤	٩٨/٩٧
متوسط كثافة الفصل فى القاهرة	٣٩ر٤١	٣٩ر٤٥	٤١ر٨	٤٤ر٢٧	٥٣ر٧١	٤٣ر٢٣
متوسط كثافة الفصل فى الجمهورية	٤٠ر٠٦	٣٩ر١٥	٤٢ر٠٤	٤٠ر٦٤	٤٢ر١٤	٤١ر٩١

يوضح الجدول أن كثافة الفصل فى كل من القاهرة والجمهورية أعلى من أي كثافة مثالية فى أي مرحلة من مراحل التعليم قبل الجامعى . فهي فى الابتدائى ٤٠ تلميذا والإعدادي ٣٥ والثانوى ٢٥ تلميذا /فصل [٥]. وكثافة الفصل فى القاهرة فى تزايد مستمر ، واعلى مما هى عليه فى الجمهورية بصفة عامة رغم التحسن الذى حدث فى عام ٩٨/٩٧ . كما أن تقارير التنمية البشرية المصرية توضح أن كثافة الفصل بالقاهرة فى المرحلة الابتدائية حققت تحسنا مستمرا . حيث تناقصت من ٤٧ تلميذاً /فصل عام ١٩٩٠ إلى ٤٦ تلميذا/فصل عام ١٩٩٢ إلى ٤٥ تلميذا /فصل عام ٩٥/١٩٩٤ رغم ثبات المتوسط العام للجمهورية عند ٤٤ تلميذ / فصل فى الأعوام الثلاثة ، كما تحسن الوضع فى المرحلة الإعدادية فى نفس الاعوام الثلاثة من ٤٦إلى ٤٢ ثم ٤١تلميذ /فصل بالقاهرة مقابل ٤٣ ثم ٤٢ ثم ٤١ تلميذ / فصل بالجمهورية [٥] .

---

(١) ج.م.ع . الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء : ط ملخص نتائج التعداد العام للسكان والاسكان والمنشآت العامة عام ١٩٩٦ " ص:٢

(٢) ج.م.ع. وزارة التخطيط : "خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية لعام ١٩٩٩/٩٨ مرجع سابق ، ص ص :١٣٢٣-٣٢٤.

(٣) فاروق سوفي السوفي : " التخطيط التربوى ، عملياته ومداخله وارتباطه بالتنمية والدور المتغير للمعلم" ،(الاسكندرية، دار المعرف الجامعية ،١٩٩٩)، ص:

(٤) ماخوذ عن بيانات كل من :
الملاحق . جدول رقم (٨) ،ص: ٣٥٦
الملاحق . جدول رقم (٩) ، ص: ٣٥٧

(٥) A. R. E. , Ministry of Education, General Authority Of Educational Buildings " Education Egypt s National Project up to year 2000 ", Dept. Of Architecural Design, 1993. P. A2.

(٥) حول تفصيل الكثافة داخل الفصل يمكن الرجوع الى .
-ج.م.ع. ، معهد التخطيط القومى : " تقرير التنمية البشرية ، مصر ١٩٩٤" ، ص: ١٣٠.
-ج.م.ع. ، معهد التخطيط القومى : " تقرير التنمية البشرية ، مصر ١٩٩٥" ،ص: ١٢٦.
-ج.م.ع. ، معهد التخطيط القومى /: " تقرير التنمية البشرية ، مصر ١٩٩٦" ، ص: ١٤٩.

إن هذه الكثافة المرتفعة بفصول التعليم الأساسى لاشك وأنها تؤثر سلبيا على كفاءة التعليم فى كل مراحله التالية .

بالنسبة للمعلم كحجر زاوية فى العملية التعليمية . فقد أولته الدولة عناية خاصة خلال التسعينيات . واتخذت عدة اجراءات إصلاحية رفعت من أجور المعلمين وحوافزهم و مكافآتهم . وأتاحت لهم فرص السفر فى بعثات علمية للتدريب على أحدث طرق التدريس ونظمت لهم دورات تدريبيه بالداخل ايضا ضمن خطة الدولة لرفع مستوى المعلم[1] . كما أن أعدادهم تزايدت بصورة كبيرة خلال الفترة الاخيرة وبالتالي فقد أنخفض نصيب المدرس من عدد التلاميذ ليتسنى له القيام بواجبه كما ينبغي . وهو ما يظهره الجدول التالي حيث حسب نصيب المدرس من عدد التلاميذ بمعرفة الدارسة عن أعوام ٧٥/٧٤ ٨٠/٧٩ ، ٨٥/٨٤ ، ٩٨/٩٧ وأيضا فى جملة التعليم لكل الأعوام .

جدول رقم (٤)

متوسط نصيب المدارس من عدد التلاميذ فى التعليم الأساسي ، وجملة التعليم

خلال فترة الدراسة بالقاهرة والجمهورية

السنة	عدد التلاميذ لكل مدرس الابتدائي		عدد التلاميذ لكل مدرس الإعدادي		عدد التلاميذ لكل مدرس بجملة التعليم	
	القاهرة	الجمهورية	القاهرة	لجمهورية	القاهرة	الجمهورية
٧٥ / ٧٤	٤١,٤٩	٤٠,٣٨	٢٨,٨٢	٣٦,٨	٣٢,٩٧	٣٤,٩
٨٠ / ٧٩	٣٤,٣٢	٣٢,٣٦	٢٩,٨٣	٢٨,٢٣	٢٩,٢٤	٢٨,٣٩
٨٤ / ٨٥	٤٥,٦٨	٣٨,٤٣	١٧,٩٧	١٥,٦١	٢٧,١٣	٢٤,٧١
١٩٩٠	٢٧,٩	٢٤,٨	٢١,٦	٢٢,١		
١٩٩٢	٢٧	٢٤	٢٠	٢٢		
١٩٩٤	٣١,٦٨	٢٦,٨٥	٢,١	٢١,١٨	٢١,٩	٢٢,٤
٩٨/٩٧	١٦,٩٧	٢٤,١٨	٩,١٦	٢١,٠٥	١٥,١٩	١٩,٩٣٤

المصدر :-

١- بيانات ١٩٩٠ ، ١٩٩٢ ، ١٩٩٤ تقارير التنمية البشرية مصر اعوام ١٩٩٤ ، ١٩٩٥ ، ١٩٩٦ ، ص ص: ١٣٠ ، ١٢٦ ، ١٤٩ ، على الترتيب باقى الأعوام عن الملاحق ، جدول رقم (١٠) ، ص : ٣٥٨ – ٣٥٩.

يعطى مؤشر نصيب المدرس من التلاميذ فى المرحلتين الابتدائية والإعدادية ، وفى جملة التعليم قبل الجامعى مزيدا من التأكيد على تحسن الأوضاع التعليمية بصفة عامة فى كل من القاهرة والجمهورية. إلا أن الوضع فى القاهرة ظل أسوأ من الجمهورية فى المرحلة الابتدائية حتى النصف الثانى من التسعينات. حيث تحسن الوضع كثيرا نتيجة عاملين الأول انخفاض عدد التلاميذ الداخلين للنظام التعليمي نتيجة انخفاض معدل الزيادة الطبيعية ، والثانى زيادة عدد المدرسين سواء من الخريجين الجدد ، أو إسناد جداول لبعض النظار والوكلاء بصورة أكبر مما سبق . وتجدر الإشارة إلى أن النسب الموضحة بالجدول حتى عام ٨٥/٨٤ ، وأيضا عام٩٨/٩٧ حسبت على أساس عدد المدرسين القائمين بالتدريس فقط ،

---

[1] ج.م.ع. ،وزارة التربية والتعليم ، قطاع الكتب : " مشروع مبارك القومى ، انجازات التعليم فى ٤ اعوام " مرجع سابق ، ص ص: ٣٣-٣٧.

ولم يدخل ضمنها الناظر أو الوكيل الذى يقوم بالتدريس . لذلك فالنسبة مرتفعة جدا عن إحصاءات تقارير التنمية البشرية المصرية التى حسبت على أساس كل من يقوم بالتدريس ، والسبب فى هذا الاختلاف أنه أثناء الزيارة الميدانية لعدد كبير من المدارس فى مختلف الإدارات اتضح أن هؤلاء النظار والوكلاء لديهم من الأعباء ما يعوقهم غالبا عن أداء جداولهم بالكامل فيضطر كثير منهم إلى تكليف مدرسين آخرين للقيام بها . مما يقلل من فعالية أداء الحصص نتيجة اختلاف القائمين بتدريسها ، وبالتالي يكون اللجوء لهذا الأسلوب لسد العجز فى المدرسين منخفض العائد الفعلي .

مما سبق يتضح أن انخفاض معدل الوفيات بصورة أكبر من انخفاض معدل المواليد أضاف عبئاً تعليميا أكبر على الدولة ، وأن الدولة وفرت بقدر الإمكان ما يلزم هذا العبء من فصول ومدرسين لتحسين الخدمة التعليمية المقدمة لأبناء هذا الوطن ، وبقى التعرف على أثر الهجرة كأحد المتغيرات السكانية الهامة على التعليم .

ترتبط الهجرة من مكان لأخر بالتغير السكاني ، سواء كانت هذه الهجرة داخل البلاد من الريف إلى المدينة والعكس ، أو خارج البلاد ، فكليهما يهدف للحصول على عمل ، وبالتالي غالباً ترتبط الهجرة بوجود البطالة ، أو بعض المصاعب الاقتصادية لدى الفرد بالوطن الأم [١]

الهجرة الخارجية وعلاقتها بالتعليم خلال فترة الدراسة

أصبحت الهجرة الخارجية منذ منتصف التسعينيات عنصراً هاماً في تشكيل سوق العمل المصري ، والبناء الاقتصادي الاجتماعي بمصر[٢] ، فالهجرة الخارجية ظاهرة حديثة في حياة المصريين ، ولم تتضح بصورة واسعة إلا فى التسعينيات من القرن الحالي. حيث انتهت القيود على الهجرة ، وزادت فرص العمل فى الدول البترولية ، وشبه الجزيرة العربية[٣] ، نتيجة ارتفاع أسعار البترول بصورة كبيرة بعد حرب ١٩٧٣ ، فبدأت دول النفط فى تنفيذ خططها للتنمية الاقتصادية والاجتماعية. فى حين أن مصر كانت تعانى من نتائج الحروب المتتالية ، ووجدت الدولة فى هذه الهجرة متنفساً لها ، يخفف من حدة البطالة ، ويوفر قدراً من الموارد الاقتصادية اللازمة للتنمية[٤] ويمكن تلخيص أسباب الهجرة الخارجية للمصريين فيما يلى : [٥]

أ- الزيادة السكانية فى الفترة٧٦-١٩٨٦ .

ب- زيادة المهارات العلمية والفنية بين المصريين .

ج- زيادة الفرص الاقتصادية فى الدول المستقبلة .

---

[١] ج. س. بيركس وك . ا. سينكلير : " السكان والهجرة الدولية فى الدول العربية " (اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا) مكتب العمل الدولي ، ١٩٨٠) . ص: ٢١

[٢] fergany, Nader, " the Size And Characteristics of labor Migration In Egypt (1974-1985) " In Cairo Demographic center , Research Monograph Series . N.16 (.c. c.. c. A annual Seminar 1986) ,p129 ز

(٣) lesch ,Ann Mosely :" Egypt labor Migration , Economic Trends And Government policies " In University Filed Staff In ternational (.U.F.S.I) 1985. P.i

[٤] محمد سمير مصطفى وعزة عبد العزيز سليمان :" الآثار الاقتصادية والاجتماعية لهجرة العاملين المصريين الى الخارج ، نظرة مجددة " فى ج.م.ع، الجهاز المركزي للتعبئة العمة والاحصاء ومنظمة العمل الدولية : الهجرة وحركة القوى العاملة والهجرة العائدة ، ح١، دراسة حالة جمهورية مصر العربية ١٩٩٣، ص ص : ٧٩-٨٠ .

[٥] المرجع السابق ، ص:٨١ .

أدت هذه الأسباب معا إلى تزايد أعداد الهجرة . إلا أن أي من المتصدين لدراسة الهجرة لا يملك بيانات دقيقة تعبر عن هذه الهجرة وملابساتها [١] ، فقد قدر عدد المهاجرين في عام ١٩٦٥ بحوالي ١٠٠ ألف عامل ، ثم قفز هذا الرقم إلى مليون عامل عام ١٩٧٦. أي عشرة أمثال خلال إحدى عشر سنة فقط ، ثم انخفض إلى ٣/٤ مليون عامل عام ١٩٨٠ ، فقد حدث انخفاض واضح في معدلات زيادة الهجرة للبلاد العربية نتيجة للتطورات السياسية في المنطقة العربية ، والتى ساءت على أثرها العلاقات التى تربط مصر بجيرانها العرب. إلا أن نسبة المصريين العاملين بالبلدان العربية شكلت ١٤ % من القوى العاملة المصرية عام ١٩٨٠ [٢] . كما ساعد على هذا الانخفاض فى بداية الثمانينيات . انخفاض أسعار البترول . وأن بعض الدول العربية قد أجلت جزءاً من خطط التنمية نتيجة لهذا الانخفاض في أسعار البترول بها وبعض آخر منها استكمل البنية الأساسية له وبالتالي لم يعد فى حاجة للعمالة المصرية على أرضه [٣] .

أما فى التسعينيات فقد عاودت الهجرة الصعود مرة أخرى ووصل عدد المهاجرين المصريين بالخارج إلي ٢,٥٧٩مليون فرد في ١٩٩٣[٤] ، ثم أرتفع هذا العدد في تعداد ١٩٩٦ ليصل إلي ٢,١٨مليون فرد[٥] . وقد إ تسمت الهجرة المصرية للخارج في السبعينيات وما تلاها ببعض السمات منها [٦] .

- كانت الهجرة قبل السبعينيات تتميز بالدوران السريع نسبيا لتنقل قوة العمل .إلا أن مدة الإقامة مالت إلى الطول النسبي فى السبعينيات ، وهذا الاتجاه له دلالات سوسيولوجية تؤثر على الانتماء والقيم ، وتعميق الأنماط الاستهلاكية ، ويظهر هذا الأثر بدرجة كبيرة فى الأطفال والصبية ، والشباب المصاحبين لأسرهم مما أدى إلى دخول البعض منهم إلى دائرة اللاسواء من السلوك .

- دخول القطاع الخاص فى مجال تصدير العمالة المصرية عن طريق مكاتب تشغيل العمالة كشركات السياحة والمقاولات والبناء ويدل على ذلك تزايد أعدد المهاجرين من عمال التشييد والبناء والمسافرين بحجة الزيارة والسياحة .

- اتجاد بعض المهاجرين للهجرة بأساليب غير قانونية مثل تغيير البيانات فى الوثائق الرسمية عكس ما كان يحدث قبل السبعينيات من تغلب السفر بالسبل الرسمية القانونية ، مما كان يكفل حقوق العاملين المصريين بالخارج واحترام دول المهجر لهم ، عكس ما حدث بعد السبعينيات ، وازدياد تيار الهجرة غير القانونية من ضياع حقوق المهاجر ، فهو لا يعلم فيما سيعمل ؟ وكيف سيعين ؟ ولا كم سيتقاضى ؟مما جعله عرضة لجشع أصحاب الأعمال ، وللمعاملة كسلعة رخيصة الثمن .

---

(1) - Fergany , Nader : op. Cit . p. 129
- Lesch , Ann Mosely : op. Cit. P.1

(٢) شريف حسن قاسم : " هجرة العمالة المصرية ومستقبل تحويلاتها إلى الاقتصاد المصري " فى الكتاب السادس عشر لجماعة خريجي المعهد المعهد القومي للادارة العليا عن مؤتمر " اجارة التنمية بقدراتنا الذاتية " (الإسكندرية الفترة ١- ٥ ص ص : ٢٣٨ - ٢٩٣ .

(3) Lesch , Ann Mosely : op. Cit. P1-2

(4) El- Zanaty Fatma and other :"Demographic And Health Survey 1992," (Egypt, National Population Concil)p.1 .

(٥) ج.م.ع الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء :" الكتاب الاحصائي السنوى ١٩٩٢-١٩٩٧" مرجع سابق ، ص :١٩.

(٦) عبد الباسط عبد المعطي :" الهجرة النفطية والمسألة الاجتماعية " (القاهرة ،مكتبة مدبولى ، ١٩٨٤)، ص ص: ٣٣-٣٩.

تغيرت مسألة إصطفانية الهجرة المتعارف عليها في السبعينيات وما تلاها حيث ارتفع متوسط عمر المهاجر ، مما يدل علي فشله في الحصول علي العمل الذي يوفر له حياة راضية ، كما تغيرت نوعية المهاجرين ، فبعد أن كانت من المثقفين وذوى المهن والمهارات المرتفعة شملت في تلك الفترة مختلف التخصصات ، ولم تشترط المهارة فهاجر حتى العمال غير المهرة وشبه المهرة ، وارتفعت نسبتهم في مقابل العمال المهرة والعلميين والفنيين.

معظم المهاجرين من الطبقات الدنيا المصرية في الريف والحضر ، فالمهاجر هو شخص يعاني من عدم المواءمة بين دخله وحاجاته . سواء لانخفاض مهاراته أو عدم مناسبتها للأعمال المتاحة ، ولذلك فهو غالبا ساخط علي واقعة ، يعاني بدرجة أو أخرى من الحرمان ، وبالتالي يفترض إمكانية ثورته أو إثارته للمشاكل في مجتمعه الأم كتنفيس عن ضغوطه .

في هذه الفترة الذهبية لتزايد الهجرة الخارجية (من منتصف السبعينيات إلي منتصف الثمانينيات) ، شكلت تحويلات المصريين العاملين بالخارج رافداً هاما من روافد تغذية الدخل القومي ، فقد تزايدت التحويلات الإجمالية من ٢٤,٣٦ مليون جنية نسبة ١٩٧٠ إلى ٢٨١٤ مليونا عام ١٩٨٤/٨٣ . ووصلت التحويلات العينية منها نسبة تراوحت بين ٥٠% و ٦٥% في الفترة من ١٩٧٥ إلي ١٩٨٤/٨٣ أي منذ بداية تطبيق نظام الاستيراد بدون تحويل عملة المصاحب لسياسة الانفتاح ، وهذه هي الأرقام الرسمية المسجلة وهناك الكثير جداً غير المسجل والذي دخل البلاد وساهم في تشكيل اقتصاديات أفرادها بطريق غير رسمي [١]

وقد انخفضت التحويلات مع منتصف الثمانينيات حيث وصلت ١٠٣٥,٦ مليون جنيه مصري عام ٨٧/٨٦ ثم عادت إلى الارتفاع مرة أخرى حتى وصلت ٣٠٥٨,٤ مليون جنيه مصري ٨٩/٨٨ ، وواصلت الارتفاع حتى وصلت إلى أعلي قيمة لها وهي ٧٢٩١,٥ مليون دولار عام ٩٣/٩٢ ، ثم انخفضت بعد ذلك وتذبذبت بين الارتفاع والانخفاض حتى انتهت إلى ٣٣٢٤.٩ مليون دولار في الفترة من يوليو ١٩٩٧ إلى مارس ١٩٩٨ [٢]

وبالطبع كان لهذه التحويلات نتائج إيجابية مباشرة ، وهي ارتفاع مستوى معيشة أدنى ٥٠% من فئات الدخل ، وكذلك الـ ٣٠% التالية لها من المتوسط المطلق للدخول بصورة واضحة [٣]

وأيضا كان لهذه التحويلات دور كبير في زيادة الدخل القومي للبلاد وعنصر مؤثر فيه ، فقد ساوت الدخل من البترول وقناة السويس في عام ١٩٨٣[٤] . بالإضافة إلى نقل التكنولوجيا الحديثة إلي مصر والمساهمة في خفض معدلات البطالة ، مما يزيد من الإنتاجية ، ودرجة التوظف في المجتمع المصري مؤقتا ، وتوفير النقد الأجنبي اللازم لبعض المشروعات الإنتاجية ، وتحرير جزء من الموارد

---

(١) فتحي خليفة علي محمد :" تحويلات المصريين العاملين بالخارج والاقتصاد المصري في الفترة ١٩٧٠-١٩٨٣ "(رسالة دكتوراه . جامعة اسيوط ، كلية التجارة ١٩٨٦)، ص ص: ٢٩٥ -٢٩٦.

(٢) البنك الاهلي المصري :" النشرة الاقتصادية " (العدد ٤، مجلد(٥١) ، ١٩٩٨ ، ص: ٨٣ .

(٣) شريف حسن قاسم : مرجع سابق ، ص : ٢٤٠

(٤) Lesch ,Ann Mosely : Op.cit. p.7.

المتاحة كان يمكن أن يوجه لتلبية الاحتياجات الخدمية . أو الاستهلاكية للمهاجرين وعائلاتهم[1] . إلا أن للهجرة آثارا سلبية أخرى . فقد ساعدت الهجرة في خلق ظروف تواكبت مع الظروف الداخلية في مصر وفي البلدان النفطية لكي تسهم في إحداث تغيرات في القيم من بينها [2] :

- التغيرات الاقتصادية والاجتماعية التي طرأت علي المصريين العاملين بالخارج ولدت توجها لدى أفراد المجتمع بأن حل مشاكلهم الاقتصادية والاجتماعية يكمن في الهجرة إلي بلد عربي ، والتي أصبحت حلما للكثيرين . وإن سلكوا في سبيلها طرقا غير شرعية ، أوضحوا في سبيلها بما يملكون. المهم لديهم تجربة السفر مثل الآخرين .
- أثرت الهجرة في الترتيب والتدرج الاجتماعي ، فلم يعد التعليم ونوع العمل المحددين لانتماءات الفرد الاجتماعية كما كان سابقاً ، بل أصبح عائد ما حصله من الهجرة هو المحدد ، كما أن هذه العوائد أذكت نشاط التجار ، ورفعت أرباحهم الاستهلاكية بصورة كبيرة أحدثت خللا ، في الترتيب والتدرج الاجتماعي ، بالإضافة إلي أن هذه الهجرة قد رفعت أجور من تبقي من عمال حرفيين لنقصهم بسوق العمالة المصرية ، وبالتالي فقد أثرت علي مكانتهم بالمفاهيم الجديدة .
- ساعدت الهجرة علي إشاعة روح الاستسهال لدى الأفراد ، سواء بالتحايل علي القانون للخروج من مصر أو بإدخال مدخراتهم إليها من خلال السوق السوداء .
- اهتز الارتباط بنوع العمل السابق علي الهجرة نتيجة ما يعانيه المهاجرين من متاعب الغربة ، والبحث عن عمل فيها ، حيث أن نسبة كبيرة من عينة الدراسة لا تنوى الرجوع إلي العمل الذى كانت تعمل فيه قبل الهجرة ذلك بالإضافة إلي النتائج التالية [3] :
  - خلقت تحويلات المصريين العاملين بالخارج نوعاً من الازدواجية في الاقتصاد المصري .تمثلت في وجود قطاع يرتبط بالتحويلات ، وبكل ما له علاقة به ، وقطاع آخر داخلي لا علاقة له بهذه التحويلات .
  - الندرة الشديدة في بعض القطاعات المهنية التي هجرها عمالها إلي الخارج ، مما أثر سلبا علي إنتاجيتها مثل القطاع الزراعي والصناعي،وأصبحت الدولة تعتمد علي الاستيراد لتعويض نقص الإنتاج .
  - أدت إلي اختلال ميزان الأجور وارتفاع أجور العاملين داخل البلاد ، مما أثر علي القطاعات الاقتصادية المختلفة ، واتجاد أصحاب الأعمال إلى إدخال فنون إنتاجية كثيفة رأس المال ، وبالتالي تزداد البطالة بدلاً من أن تقل .
  - اضطراب سياسة الاستخدام وتخطيط القوى العاملة ، وارتباك البرامج الزمنية المخططة للتنمية الاقتصادية ، مما يؤدى إلي فقدان عائد هذه الخطط . وحدوث اختناقات ، في بعض

---

(1) احمد اسماعيل محمد الصهبان : "هجرة العمالة المصرية واثرها على التضخم فى الاقتصاد المصرى " رسالة ماجستير ، جامعة عين شمس ، كلية التجارة ، ١٩٨٥) ص ص : ٣٤ – ٣٨ .

(2) عبد الباسط عبد المعطى : مرجع سابق ، ص ص : ٩٧ – ١٠٠

(٣) لمزيد من التفاصيل يمكن الرجوع إلى :

- شريف حسن قاسم : مرجع سابق ، ص ص : ٢٤٠ – ٢٤٥ .
- Lesch , Ann Mosely : Op. Cit., P.P. 7-8 .
- أحمد اسماعيل محمد الصهبان : مرجع سابق ، ص ص : ٤٠ – ٤٩ .

المهن الهامة مما اضطر القائمين علي العمل إلى إستبدال العمالة الماهرة المهاجرة بعمالة متوسطة المهارة ، مما يؤدى إلى انخفاض معدلات الكفاية الإنتاجية في المدى المتوسط أو المدى البعيد .

- أسهمت الهجرة وما صحبها من أنماط استهلاكية في زيادة معدلات التضخم في الثمانينيات .
- أدت الهجرة إلي فقدان الدولة للنفقات التعليمية التي أنفقتها علي أبنائها المهاجرين خصوصا المرسلين إلي بعثات تعليمية .
- هجرة الكفاءات العلمية أثرت سلبا علي النظام التعليمي بكل مراحله ، فحدث عجز في هيئات التدريس ، المختلفة وانتشرت ظواهر سلبية في التعليم كارتفاع كثافة الفصل وانتشار الدروس الخصوصية ، والتسرب .
- تأثر بنيان الأسرة بغياب الأب ، وأصيب بالضعف والتفكك في الكثير من الأحيان لضعف قدرة المرأة علي قيادة دفة حياة الأسرة بمفردها .

ولكن في دراسة أخرى ظهر أن الهجرة أدت إلي تغير دور المرأة في الأسرة التي هاجر عائلها ، فأصبح لها دور أكبر من ذي قبل . وأصبح لها رأى في أمور كثيرة . وأصبحت مطالبة باتخاذ قرارات في أمور كثيرة وسريعة أثناء غياب الزوج ، وهو أمر إيجابي . يمكن أن ينعكس علي الاحتياجات التعليمية للمرأة في اتجاه احتياجها المتزايد للتعليم إذا استجاب لها النظام التعليمي بشيء من المرونة . وهى أيضا تشترك مع الدراسة السابقة في أن الهجرة من الأسباب الكامنة وراء وهن العلاقات الأسرية وما نتج عنه من انحرافات لدى الأبناء والآباء وصلت الى حد القتل والخيانة والإدمان [١].

كما تزامنت الهجرة الخارجية مع الأزمة الاقتصادية في السبعينيات ، والتي أدت إلي تدهور كفاءة النظام التعليمي الرسمي ، مما جعل المهاجرين من أولياء الأمور يبحثون عن خدمة تعليمية أفضل في التعليم الخاص مما أدى إلي ارتفاع معدلات الهجرة الخارجية التي توفر متطلبات هذا النوع من التعليم، وهي تعكس فشل الدولة في تطبيق مفهوم تكافؤ الفرص التعليمية . كما ارتبطت الهجرة بنمو التعليم في مدارس اللغات سواء الرسمية منها ، أو الخاصة ، وزادت من معدلات الإنفاق الأسرى علي تعليم الأبناء ، كما ساهمت الهجرة في زيادة التفاوت في توزيع الدخل في المجتمع المصرى بصفة عامة [٢] .

لم يقف الأثر السلبي للهجرة عند هذا الحد ، ولكن في النصف الثاني من الثمانينيات انخفضت معدلات الهجرة للبلدان العربية لظروف خاصة بكل بلد [٣]. وبلغ الأمر ذروته عندما حدثت أزمة الخليج فعاد أكثر من ٥٠٠ ألف عامل فجأة إلي البلاد [٤] خاسرين جزءاً كبيراً من مدخراتهم ومستحقاتهم التي مازالت تصرف علي مراحل حتى الآن . وبالطبع فإن هذا العدد من العائدين عام ١٩٩٠ يعتبر إضافة إلي رصيد البطالة الموجود أصلا في البلاد ، وبالتالي فهو رافد من روافد الإحساس بمشكلة الفقر التي تعصف بعدد غير قليل من أبناء هذا الوطن وبالذات في الريف ، والمناطق الحضرية المحرومة أو الهامشية التي نشأت نتيجة للهجرة الداخلية كما سيتضح فيما يلي .

---

[١] عبد اللطيف محمود محمد عبد الصمد : مرجع سابق ، ص ص :١١١-١١٦ .
[٢] المرجع السابق : ص ص ١٥٤-١٥٥ .
[٣] عبد السلام علي نوير :" الحراك الاجتماعي والتغير السياسي في مصر ١٩٧٤-١٩٨٧ (رسالة ماجستير ، جامعة القاهرة ، كلية الاقتصاد العلوم السياسية ، ١٩٩٣) ص ص :١٥١-١٥٢ .
[٤] مصطفي احمد مصطفي : " الاقتصاد المصرى في عام أزمة الخليج ٩١/٩٠ في مصطفي احمد مصطفي وآخرون " انعكاسات أزمة الخليج ١٩٩١/٩٠ علي الاقتصاد المصرى" (معهد التخطيط القومي ، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية في مصر ، رقم ٧١، القاهرة أبريل ١٩٩٢ ، ص : ٧ .

الهجرة الداخلية وعلاقتها ببعض المتغيرات الاجتماعية والتعليمية

تشمل الهجرة الداخلية جميع تحركات السكان داخل القطر الواحد سواء. كانت من الريف إلى الحضر أو العكس [١] بقصد الاستقرار الدائم في المكان الجديد وذلك ، لدوافع اقتصادية أو اجتماعية مختلفة . [٢]. حيث " تعد الهجرة الداخلية أحد أهم العوامل المؤثرة في إعادة التوزيع السكاني . كذلك في تحديد أنماط واتجاهات التحضر هذا بالإضافة إلي تأثيرها علي حجم السكان في كل من الحضر والريف. كما تؤثر الهجرة الداخلية علي حجم وبناء القوى العاملة بصفة عامة ، وعلي بعض قطاعات الأعمال مثل قطاع التشييد ، والبناء ... لذلك تعد الهجرة بين الريف والحضر من أحد أهم أنماط الهجرة الداخلية في معظم الدول ، والتي يجب التنبيه إلي أهميتها ، لما لها من أثار إيجابية وسلبية علي كل من الريف والحضر[٣] "

وتعتبر الهجرة من الريف إلي الحضر هي الصورة الشهيرة للهجرة الداخلية ، حيث بدأت في دول العالم مع ظهور الثورة الصناعية ، حيث نزح الريفيون إلي مناطق الجذب الصناعية بحثا عن فرص عمل أكبر ومستويات حياة أفضل . إلا أنه في العالم الثالث لم ترتبط هذه الهجرة بعوامل التحديث والتصنيع ، ولكنها بعوامل جذب في المدينة ، وعوامل طرد في الريف [٤] . كما يتضح من حالة مصر حيث زاد حجم هذه الهجرة بصورة ملحوظة بعد ثورة يوليو ١٩٥٢ تحت ضغط مشاكل موروثة بالريف تتمثل في ضيق الرقعة الزراعية في مقابل الزيادة السكانية بالريف ، مما أدى إلي انخفاض نصيب الفرد من الأرض الزراعية ، وأيضا التوزيع غير العادل في ملكية الأرض بين الملاك أو بين جملة السكان بصفة عامة ، مما أدى إلي ضآلة دخل الفرد الزراعي ، وانتشار البطالة الموسمية والمقنعة خاصة مع استخدام الميكنة الزراعية [٥].

ذلك بالإضافة إلي نقص الخدمات الصحية والاقتصادية والتعليمية والثقافية الموجهة للريف ، ونمط الحياة المتدهورة فيه [٦] . وتتمثل عوامل الجذب بالمدينة في ارتفاع دخل الفرد الصناعي نسبيا مقارنة بدخل الفرد الزراعي وأن المدن مناطق جذب بشرية بما توفره من فص عمل في الصناعة ، وإمكانات حضرية متعددة [٧] ، ووجود مدارس وجامعات تحقق طموح الشباب المتعلم من بين

---

[١] محمود فهمي الكردى :" الهجرة من الريف الي الحضر ، مفهومها ودوافعها واتجاهاتها في مصر " الهجرة من الريف إلي المدن في الوطن العربي " المعهد العربي لانماء المدن ، ١٩٨٦ ، ص :١٩٧.

[٢] ميشيل فؤاد جورجي :" الهجرة من الريف الي المدن في جمهورية مصر العربية " في الهجرة من الريف الي المدن في الوطن العربي " (المعهد العربي لإنماء المدن ، ١٩٨٦)، ص :١٧٧ .

[٣] ايمان محمود صالح :" تيارات الهجرة الداخلية بين ريف وحضر جمهورية مصر العربية ومن واقع بيانات نتائج تعداد ١٩٨٦ " في"الجهاز المركز للتعبئة العامة والاحصاء مجلة السكان بحوث ودراسات (العدد ٥٢،يناير ١٩٩٦ ،) ص :١ .

[٤] رئاسة الجمهورية ، المجالس القومية المتخصصة " موسوعة المجالس القومية المتخصصة ٧٤-٩١" المجلد الخامس عشر .

[٥] عبد الفتاح جلال وآخرون :" التربية ومشكلات المجتمع " مرجع سابق ، ص ص :١١١-١١٥ .

[٦] لمزيد من التفاصيل يمكن الرجوع الي :

- عبد المنعم شوقي :" علم الاجتماع الحضرى " (القاهرة ، المطبعة العالمية ، ١٩٦١) ، ص ٦٣
- اسحق يعقوب القطب :" الحركة السكانية من الريف إلي المدن في الوطن العربي " في " الهجرة من الريف إلي المدن في الوطن العربي " (المعهد العربي لانماء المدن ، ١٩٨٦)، ص : ٢٩
- رئاسة الجمهورية ، المجالس القومية المتخصصة ، مرجع سابق ، ص : ٣٩١.

[٧] عبد الفتاح جلال وآخرون :" التربية ومشكلات المجتمع "، مرجع سابق ، ص ص :١٢٩-١٣٣.

Abdel El Fatah Galal, Op. Cit., p.99.

المهاجرين من الريف إلى المدينة [1] . حيث دلت إحدى الدراسات على تدني الأوضاع الصحية والتعليمية بالريف مقارنة بالحضر الذى استأثر بالكم الأكبر من الخدمات الصحية والتعليمية [2].ولذلك يظهر " التوزيع الجغرافي للسكان فى مصر نموذجا للتوزيع الكلاسيكي الذى يعطي المناطق الحضرية أهمية كبيرة [3].وتزداد هذه الأهمية باستمرار كما تظهرها بيانات التعدادات المختلفة [4] . حيث " تعتبر التعدادات عادة أفضل مصادر البيانات بالنسبة للهجرة الداخلية [5] ويظهر الشكل التالي توزيع السكان بين الريف والحضر بين التعدادات المختلفة .

شكل رقم (١)

توزيع السكان بين الريف والحضر في سنوات التعداد المختلفة

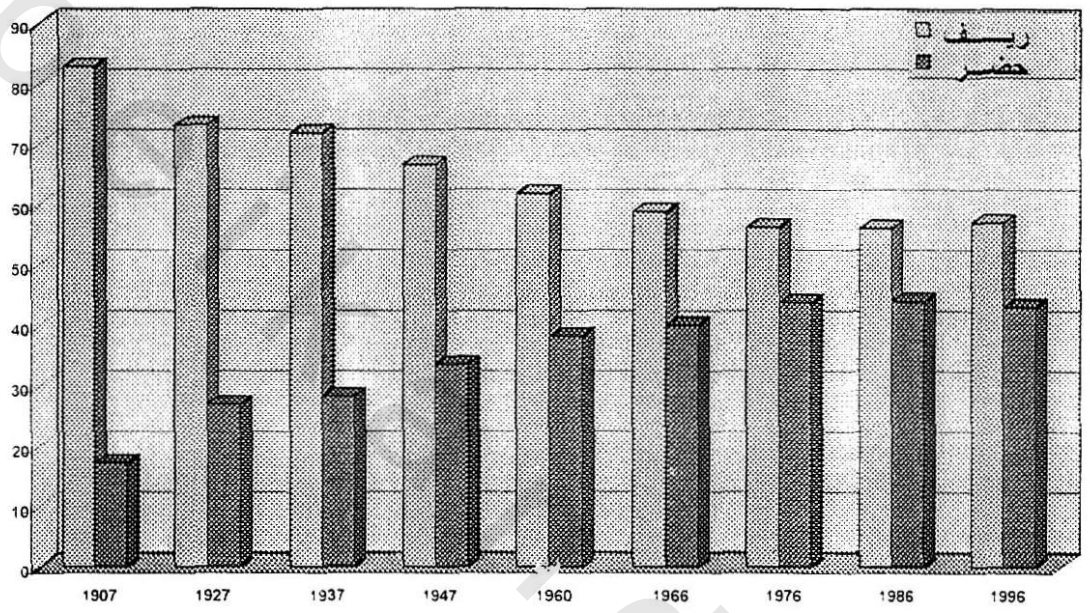

يظهر الشكل السابق غلبة القطاع الريفي على القطاع الحضرى في عدد السكان على مدار سنوات التعداد المختلفة حيث أن مصر بلد زراعي في المقام الأول . كما يمكن تفسير النمو الحضرى من خلال ثلاث مراحل هي:

أ- من ١٩٠٧ إلي الحرب العالمية الثانية (أى ما قبل تعداد ١٩٤٧) . والتي يعطي مؤشرها تعداد ١٩٤٧ . وفيه يتضح سرعة النمو الحضرى . والذى يمكن أن يعزى إلي البيروقراطية في

---

(١) لمزيد من التفاصيل يمكن الرجوع إلي :-
- عبد المنعم شوقي ، مرجع سابق ، ص : ٦٤ .
- اسحق يعقوب القس ، مرجع سابق ، ص :٩٤
- ميشيل فؤاد جورجي ، مرجع سابق ، ص :١٨٠
- محمود فهمي الكردى . " الهجرة من الريف إلي الحضر مرجع سابق ، ص ص : ٢٠٣-٢٠٤ .
- فينسنت فرانسيس كوستيللو " التحضر في الشرق الاوسط" ، ترجمة غريب محمد سيد احمد وعبد الهادى محمد والي (الاسكندرية ، دار المعرفة الجامعية ، د.ت) ، ص ص : ١٦٩-١٧١ .

(٢) عزة عبد العزيز سليمان : "العلاقات الترابطية بين البطالة (فائض الخريجين ومستوى الخدمات التعليمية والصحية فى محافظات مصر " فى مؤتمر " قضايا الشباب فى المجتمع المصرى المعاصر " (القاهرة ، معهد التخطيط القومى ، الفترة ٢٦-٢٨ ابريل ١٩٩٤) ، ص : ٣١٢ .

(٣) الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء :" الكتاب الاحصائي السنوى ١٩٩٣-١٩٩٧" ، مرجع سابق ، ص :١٠

(٤) الملاحق ، ملحق رقم (١) ، جدول رقم (١) ، ص:٣٥٧ .

(٥) ايمان محمود صالح : مرجع سابق ، ص : ١.

تاريخ مصر القديم والحديث . وتركز السلطة والحكم في المدن . وبالتالي شكل البحث عن وظيفة سببا هاما للهجرة الريفية الحضرية . فقد ظل المجتمع المصرى حتى الحرب العالمية الثانية مجتمع موظفين يديرون شئون الدولة . شكلوا طبقة وسطي – عليا وسفلي – من بورجوازية المدن واستمرت هذه الطبقة فترة اعتماد الاقتصاد الريفي علي زراعة القطن ، حيث عاني الفلاح من تذبذب أسعار القطن . ومن فترات متتالية من الإفلاس وانفراج الأزمة . في حين أن الموظفين بالمدن يتمتعون بالاستقرار الواضح في دخولهم مع انخفاض في الأسعار نتيجة الأزمات الريفية ، فتنتعش حياتهم الاقتصادية ، وظهر المثل الشعبي الذى يعبر عن تقدير المصريين للوظيفة قائلاً :" إن فاتك الميرى أتمرغ في ترابه" [١]

ب- ما حدث من تغير بعد ثورة يوليو ١٩٥٢ حتى اتباع سياسة الانفتاح ، فقد زاد التحضر بصورة ملحوظة نتيجة التوسع الصناعي [٢] ، ومشروعات التنمية المختلفة التي ساعدت علي تحضر المراكز غير الحضرية ، فقد أظهر التعداد السكاني لعام ١٩٧٦ أن هناك زيادة كبيرة في سكان الحضر ، نتيجة لإقبال الكثيرين على العمل في قطاعات الصناعة والخدمات التي انتعشت في هذه الفترة [٣].

ج- الفترة من ١٩٧٦ إلي ١٩٩٦ مروراً بتعداد ١٩٨٦ ، حيث توقف تيار الهجرة تقريبا بين عامي ١٩٧٦ و ١٩٨٦ ثم تراجع نسبيا بين عامي ١٩٨٦ و ١٩٩٦ لعدة أسباب منها [٤].

تحسن الأحوال المعيشية في الريف ، وإقامة مشروعات إنتاجية وخدمية في حضر المحافظات الريفية ، وانتشار الخدمات التعليمية أدى إلي عودة أبناء الريف إليه لا هجرتهم منه .

تحسن طرق النقل والمواصلات ساعد علي انتقال أبناء الريف إلي أماكن العمل ، أو الدراسة دون تغيير محال إقامتهم .

ساهمت الهجرة الخارجية في السبعينيات إلي تحجيم الهجرة الداخلية ، وأيضا ساعدت في انتشار مشروعات استثمارية بالريف وفرت فرص عمل لأبنائه حالت دون احتياجهم للهجرة إلي المدينة .

كما أن التراجع الحادث في تعداد ١٩٩٦ يرجع إلي زيادة المساحة المأهولة بالسكان من ٩,٥ مليون فدان في سنة ١٩٨١ إلي ١٢,٥ مليون فدان في ١٩٩٧ ، وذلك بإقامة مشروعات تنموية كبيرة بها اجتذبت عدداً كبيراً من القوى العاملة إليها سواء في الشرق تجاد شبه جزيرة سيناء ، أو فى الغرب تجاد الوادى الجديد ، أوفى الجنوب تجاد أسوان وجنوب الوادى لتحقيق التوازن بين المكان والسكان [٥].

---

[١] جمال حمدان :" القاهرة " ، مرجع سابق ، ص ص : ١٢٠-١٢٧ .

[٢] A.F. Galal :Op.C.T.92

[٣] Taha, I brahim Khodair, "Some Aspects of Internal Migration In Egypt (1976) , C.A.M.P.A.S , population, Research And Studies , No. 36, Jan 198,p .21

(٤) رئاسة الجمهورية المجالس القومية المتخصصة ، مرجع سابق ، ص ص : ٣٩١ –٣٩٢.

(٥) ج.م.ع. ، وزارة التخطيط :" خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية لعام ١٩٩٩/٩٨ " مرجع سابق ، ص ص : ٣٢٧ –٣٢٩ .

حيث ظل سكان مصر لفترة طويلة يعيشون علي حوالي ٣,٥ % من المساحة الكلية لها تاركين باقي المساحة دون استثمار كامل ، مما سبب العديد من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية [١]. منها التحضر الزائد الذى أدت إليه الهجرة الريفية الحضرية نتيجة عدم التوازن في الخطط الاقتصادية والتنموية بين ريف وحضر مصر [٢] ، والذى ستظهر آثاره في موضع لاحق من الدراسة .

بالنسبة لحجم الهجرة الريفية الحضرية تشير نتائج تعداد ١٩٤٧ أن القاهرة حازت معظم المهاجرين من الوجه القبلي والبحرى [٣] . وحديثا احتلت المركز الأول في جذب السكان في تعدادى ١٩٧٦و ١٩٨٦ ، حيث حصلت علي ٢٨,٢ % من جملة المهاجرين بين المحافظات في الفترة ١٩٧٦ و ٢٧% من جملة المهاجرين في عام ١٩٨٦ ، يليها محافظة الجيزة في تعداد ١٩٧٦ حيث حصلت علي ١٩,٥ % من جملة المهاجرين ، والتي تراجعت إلي المركز الرابع في عام ١٩٨٦ ، ليحل محلها محافظة القليوبية تليها محافظة الإسكندرية[٤] . تؤكد هذه الأرقام أن نمط التقدم الحضرى في مصر محكوم بنمو المدن الكبرى [٥] ، وهو وضع ليس وليد اليوم ففي دراسة عن التحضر بالوطن العربي عام ١٩٧٠ احتلت القاهرة المركز الأول بين المدن العربية التي يزيد سكانها عن ١٠٠ ألف نسمة ، يليها بغداد بالعراق ، ثم الإسكندرية بمصر ، كما أن مصر احتلت المركز الأول بين الدول العربية في عدد المدن المائة الفية فقد كان بها ١٥ مدينة منها ، تليها المغرب وبها١٠ مدن ، ثم العراق التى بها ٦ مدن [٦] . فالفرق بين هذه البلدان واضح . وفي عام ١٩٩٦ دلت الإحصاءات علي أن ٣٩,٧ % من سكان الحضر يعيشون في مدينتي القاهرة والإسكندرية [٧].

إلا أنه لا تتوافر إحصاءات حديثة معلنة عن حركة الهجرة الداخلية بين محافظات مصر ، فلم تعلن النتائج النهائية لتعداد ١٩٩٦ بعد ولكن المتوفر في حدود علم الدارسة هو مسح الملامح الديموجرافية لسكان محافظات مصر ١٩٩٦ ، الذى أجرى علي عينة من أسر الجمهورية ، وتشير أرقامه إلي أن نسبة المهاجرين إلي كل من القاهرة والإسكندرية منذ أقل من ٥ سنوات تمثل ٦.٦% و ٩,٥ % من جملة المهاجرين إليهما علي التوالي ، وأن أعلي نسبة مهاجرين من هذه الفئة كانت من نصيب محافظة الفيوم ، حيث يمثلون ٣٧,٨ % من جملة المهاجرين إليها . كما أن أعلي نسبة من المهاجرين إلي المحافظات الحضرية تركزت في الفئة التي تقيم فيها منذ حوالي ٢٠-٣٩ سنة وبالذات محافظة بورسعيد التي تشكل هذه الفئة بها حوالي ٩٠ % من جملة المهاجرين إليها [٨]. وهذا الوضع بالطبع مرتبط بزيادة التحضر بعد الثورة ، وأيضا بعد سياسة الانفتاح خاصة في مدينة بورسعيد التي

---

[١] ج.م.ع، الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء :" استراتيجية التنمية العمرانية في مصر " (يونيو ١٩٩٧) ، ص ص : ٩-١٥ .

[٢] عالية عبد المنعم مهدى :" التوزيع الاقليمي للبطالة وعلاقته بالهجرة الداخلية " في سلوى سليمان (محرر):" البطالة في مصر " (المؤتمر الاول لقسم الاقتصاد ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ١٩٨٩)، ص ص :١٨-١٣٥

[3] Galal ,Abed El- Fatah, Op.Cit, p. 10 .

(٤) لمزيد من التفاصيل يرجع إلي :
- ايمان محمود صالح : مرجع سابق ، ص ص : ٣-٧ .
- Taha, Ibrahim Khodair , Op.Cit., p.p 35-37 .

[٥] ج.م.ع ، الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء : " الكتاب الاحصائي السنوى ١٩٩٢-١٩٩٧ "، مرجع سابق ، ص: ١٠.

[٦] اسحق يعقوب القطب ، عبد الاله ابو عباس :" الاتجاهات المعاصرة في الدراسات الحضرية "(الكويت وكالة المطبوعات ، ١٩٨٠)، ص ص : ١٥٩-١٦٠

[٧] ج.م.ع، الجهاز المركزى للتعبئة العامة :" الكتاب الاحصائي السنوى ١٩٩٢-١٩٩٧" ، مرجع سابق ، ص : ١٠.

[٨] ج.م.ع ، الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء :" النتائج المقارنة لمسح الملامح الديمرجرافية بين محافظات مصر ١٩٩٦ "، ص :١٧..

تحولت إلى مدينة حرة بعد انتصار أكتوبر ، وما تلاه من تغيرات اقتصادية واجتماعية . بالإضافة إلى ذلك يعد انخفاض نسبة الهجرة إلي القاهرة والإسكندرية في السنوات الأخيرة مؤشرا علي أنه لم يعد لديهما القدرة علي استيعاب سكان جدد ، فقد وصلت الكثافة السكانية بهما إلي ٣١,٧ و ١٠,٥٩ ألف نسمة لكل كم ٢ حسب النتائج الأولية لتعداد ١٩٩٦ ، وهي أعلي كثافة علي مستوى محافظات الجمهورية . والفارق بينهما وبين محافظة بورسعيد التي تحتل المركز الثالث من حيث عدد السكان كبير ، فكثافتها السكانية ٦,٥١ ألف نسمة لكل كم٢ . وكل منها أعلي بكثير من متوسط كثافة السكان في المساحة المأهولة علي مستوى الجمهورية وهو ١,٦٨ ألف نسمة لكل كم ٢ [١] ؛ مما أدى إلي ظهور عدد من المشكلات السكانية والإسكانية بها ، والتي ستتم مناقشتها ضمن مناقشة الآثار الناجمة عن الهجرة الداخلية ، بصفة عامة ، حيث " يصعب فهم نشأة وطبيعة أحياء السكن الفقير في القاهرة دون التعرف علي ملامح النمو الحضرى في مصر بوجه عام وارتباطه بالنمو السكاني خلال القرن العشرين علي أقل تقدير . ومن الطبيعي أن يشكل النمو الحضرى المصرى خلال القرن العشرين مدخلاً للنمو العاصمي إن شئنا الدقة . والذى تعتبر القاهرة الكبرى خير معبر عنه " [٢]. فالنمو الحضرى السريع لمصر . والذى لم يرتبط بمعدلات التنمية الاقتصادية والاجتماعية قدر ارتباطه بالهجرة الريفية الحضرية قد أفرز عدداً من المشاكل المشتركة بين المدن المستقبلة منها البطالة . وظهور وزيادة حجم الأعمال الهامشية ونمو المناطق الهامشية ، الحضرية [٣] . والضغط علي المساكن والمرافق العامة ، والموارد الغذائية ، والزحف العمراني علي الأراضي الزراعية [٤] ، مما شكل ضغطا سياسيا علي الدولة لتوفير الرعاية المتكاملة لهؤلاء المهاجرين إلي المدينة مما يشكل ضغطا علي جميع المرافق والخدمات بالمدينة [٥] . حيث أن نوعية الحياة الحضرية تعتمد إلى درجة كبيرة علي تفاعل وتفعيل المؤسسات الاجتماعية المعنية بالصحة والتعليم والرفاهية ، فالمجتمع الآن مسئول عن مساعدة الأفراد لتلقي الخدمات الصحية والتعليمية [٦]. كما أن الهجرة الداخلية قد لعبت دوراً في عدالة توزيع الخدمات بين محافظات الجمهورية مثلما لعبت دوراً في اختلاف كثافة السكان بها . وهو ما يظهر من بعض المؤشرات الموضحة بالجدول التالي.

---

[١] محسوبة من بيانات :

ج.م.ع ، الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء :" الكتاب الاحصائي السنوى ١٩٩٢ -١٩٩٧ "، مرجع سابق ، ص ص : ٢٠-٢٣ .

[٢] السيد الحسيني :" الاسكان والتنمية الحضرية ، دراسة للاحياء الفقيرة في مدينة القاهرة "، مرجع سابق ص : ٧١ .

[٣] لمزيد من التفاصيل يمكن الرجوع الي :

- جلال عبد الله معوض :" الهامشيون الحضريون والتنمية في مصر " بحث مقدم إلي ندوة صناعية المعلوماتية في العالم ومصر " (مركز دراسات وبحوث الدول النامية ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة) ، الفترة ٢١-٢٢ يونيو ١٩٩٨ ، استنسل ، ص ص : ١٩-٢٢ .
- محمد السيد فرحات : مرجع سابق ، ص ص : ٧٠٢-٧٠٣ .

[٤] رمزى زكي : " مشكلة التضخم في مصر " مرجع سابق ، ص : ٢٤٥ .

[٥] لمزيد من التفاصيل يمكن الرجوع الي

- عالية عبد المنعم مهدى : مرجع سابق ، ص ص : ١١٨-١٣٥ .
- اسحق يعقوب القطب : الحركة السكانية من الريف الي المدن في الوطن العربي" مرجع سبق ، ص : ٤٩ .
- رمزى زكي : " مشكلة التضخم في مصر ، مرجع سابق ، ص ص : ٢٤٥-٢٦٠ .

[٦] Gold, Hardy , " The Sociology Of Urban Life", Prentice Hall , Inc., Englewood (CLiffs) 1982, p.260

جدول رقم (٥)

مقارنة بين محافظات الجمهورية الأعلى والأقل في معدلات الهجرة إليها في بعض خصائصها

المحافظة	معدل الهجرة حسب محل الإقامة الحالى %		الكثافة السكانية ألف نسمة لكل كم ٢	معدل الزيادة السنوية للسكان	كثافة التلاميذ بالفصل ٩٧/٩٦	نسمة لكل سرير بالمستشفيات	نسمة لكل طبيب	نسمة لكل ممرض	الف نسمة لكل مكتب بريد	خط تليفون لكل ١٠٠ نسمة
	إناث	ذكور								
١- المحافظات الأعلى في معدل الهجرة إليها :										
١- السويس	٥٢٨	٤٩٠	١,٣٦	٢,٠٨	٣٧,٧١	٣٩٩,٢٤	١١٨٩,٧٧	٥٢٨,٦٢	٥٤٠	١١,٢٤
٢- بورسعيد	٥١٨,٥	٤٤٨,٢	٦,٥١	١,٤٢	٣٥,٥٩	٢٧٩,١٥	٦٠٢,٧٤	٤٠١,٦٥	١٨٠٦	١٥,٦٥
٣- الاسماعيلي	٢٦٩,٤	٢١٧,٧	٠,٥	٢,٤٦	٣٣,٩٦	٤٦٣,٠٩	٩٤٨,٢٩	٧٦٨,٨٣	١٥٨٩	٦,٥٩
٤- القاهرة	١٧٠	١٣٣,٢	٣١,٧	١,٥٩	٤١,٥٣	٣٣٦,٥٣	٦٥٠,٧٧	٦٧٢,٤٣	٩,٦٩	٢٠,٨٨
٥- الجيزة	١٦٠,٧	١٠٧,٦	٤,٥٢	٢,٣	٤٦,٥٢	٩١١,٨٤	٨٣٢,٥٨	١٦٩٠,٧٩	٣٠٣	١١,٨٤
٦- القليوبية	١١٤,٣	٧٦,٩	٣,٣	٢,١٦	٤٤,٤٢	٤٧٤,٦٩	١٨٤٦,٢	٧٥٤,٠٨	٢٦٠٤	٤,٨٤
٧- اسوان	٧٦,٥	٥٥,٧	١,٤٤	٢,٠٣	٣٦,٣٩	٥٠٨,١٨	٢٠٣٦,٩٧	١٢٢٤,٧٤	٧٦٧	٤,٨٦
٨- الاسكندرية	٦٥,١	٤٩,٦	١٠,٥٩	١,٥٩	٤٥,٤١	٣٠٨,٣٧	٦٩٤,١	٥٠٢,٩٨	٢٩,٤٥	١٤,٧٧
المحافظات الاقل في معدل الهجرة اليها										
١- المنوفية	٣٥,٤	٢٠,٨	١,٨	١,٧٧	٤٢,٦٤	٦٨٥	١٧٣٨,١٨	٨١٧,٨٣	٦,٦	٣,٧٨
٢- الشرقية	٣٠,٢	١٥,٧	١,٠٣	٢,٢٥	٣٩,٦٥	١١٦٠,٧٦	٢٠٨٢,٤٩	١٨٥٥,٦٨	٧,٢٢	٢,٦٧
٣- الدقهلية	٢٤,٤	١٠,٢	١,٢٢	١,٩٨	٣٩,٢٩	٨٤٥,٩٢	٨٥١,٢	٧١٥,٨٧	٦,٣٦	٥,١٥
٤- اسيوط	١٩,٢	٩,١	١,٨	٢,٢٢	٤٠,٨٣	٥٣٢,١٣	١٢٥٨,٨٤	٦٠٨,٦٤	٧,٩٦	٣,١٦
٥- المنيا	١٤,٨	٧,٧	١,٤٦	٢,٧١	٣٩,٣٢	٨٢٥,٣٦	٢٤٥١,٠٢	١٥٤٨,٦٧	١٠,٤١	٢,٣٢
٦- قنا	١٣,٩	٧,٢	١,٣٢	٢,٥٩	٤١,٠٩	٨٤٩,٤٩	٢٦٧١,١٤	٥٧٧٥,٦٦	١٣,٩	١١,٩٧
٧- الفيوم	١٠	٥,٥	١,٠٩	٢,٥٦	٤٢,٥٦	٩٩١,٩٦	١٢٦٥١,٠٢	٧٥٣,٤٦	٩,٠٩	٢,٣١
٨- سوهاج	٢٣,٨	٤,٨	٢,٠٢	٢,٦٧	٤١,٨	٧٤٤,٦٤	٢٠٣٠,٥٦	٢٠٦٠,٥١	٩,٩٨	٣,٦٣
جملة الجمهورية	-	-	١,٦٨	٢,١	٤١,٤	٥٧٥	١١٠٣	٨٠١	١٠	٧,٦

المصدر :

١- معدل الهجرة عن : ج.م.ع ، الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء :" مسح الملامح الديموجرافية لسكان محافظات مصر ١٩٩٦ " . ص : ١٦

٢- الكثافة السكانية محسوبة عن : ج.م.ع ، الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء :" الكتاب الاحصائي السنوى ١٩٩٢ -١٩٩٧ " ، مرجع سابق ، ص ص : ٢٠-٢٣ .

٣- باقي الخصائص عن : رئاسة مجلس الوزراء ، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار :" وصف مصر بالمعلومات " ، الاصدار الثالث " مرجع سابق ، ص ص : ٣٠٤-٣٤٠ .

من الجدول يمكن الخروج بالملاحظات التالية :

تراجعت القاهرة في عام ١٩٩٦ الي المركز الرابع في معدل الهجرة الداخلة إليها لما لها من كثافة سكانية مرتفعة ، وبالتالي لها أقل معدل نمو سكاني مثلها مثل الإسكندرية التي تليها مباشرة في الكثافة السكانية ولكن تحتل المركز الثامن في معدلات الهجرة إليها .

تراجعت الجيزة إلي المركز الخامس في معدل الهجرة إليها بعد أن كانت في المركز الرابع بما لها من كثافة سكانية مرتفعة نسبياً ومعدل نمو سكاني مرتفع ، وتراجعت معها محافظة القليوبية إلي المركز السادس ، وهي التالية لها في كل من الكثافة السكانية ومعدل النمو السكاني .

فى مجموعة المحافظات الأعلى فى معدل الهجرة إليها فإن المحافظات ذات الكثافة السكانية المرتفعة ترتفع بها كثافة الفصل عن متوسط الجمهورية ، وهى عبارة عن إقليم القاهرة الكبرى ومحافظة الإسكندرية وهو نتاج طبيعى للهجرة الداخلية لها على مدار السنوات الماضية وتركز الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية بها. حيث يستحوذ إقليم القاهرة الكبرى على ٣٣,٢% من المنشآت الاقتصادية عدا الحكومية على مستوى الجمهورية يعمل بها ٤٥,٤% من إجمالى المشتغلين بالجمهورية ، وتضم محافظة القاهرة وحدها ٥٨,٣ % من إجمالى منشآت الإقليم ، وبها ٦٨,٧% من إجمالى المشتغلين ويأتى بعدها محافظة الجيزة بنسبة ٢٥,٦% من إجمالى منشآت الإقليم و ١٨,٢% من إجمالى مشتغلين وفى المؤخرة تأتى المنشآت بمحافظة القليوبية بنسبة ١٦,١% ومشتغلون بنسبة ١٣,١% من إجمالى الإقليم [١]. كما أن محافظة الإسكندرية لها نفس وضع القاهرة بالنسبة للإقليم التابعة له ، فالإسكندرية تحتوى على ٦٠,١% من إجمالى المنشآت الاقتصادية و٧٤,٥% من إجمالى المشتغلين بإقليم الإسكندرية والذى يضم محافظات الإسكندرية ومطروح ، والبحيرة [٢].

أما محافظات القناة الثلاث والتى تشكل مع محافظة الشرقية وشمال وجنوب سيناء إقليم القناة فإنها لا تستحوذ على النصيب الأكبر من منشآت الأنشطة الاقتصادية بها إذ أن نصيبها مجتمعة ٣٦,٥% من جملة الإقليم الذى تشكل منشآته ٩,٩٠ % من منشآت الجمهورية وبها ٤٧,٨% من المشتغلين بالإقليم والذين يشكلون ٨,١% من جملة المشتغلين بالجمهورية ، ولكن محافظة الشرقية هى المهيمنة علي النشاط بهذا الاقليم حيث بها ٥٩,٩ % من منشآته و ٤٨,٩% من المشتغلين به [٣] ، رغم الانخفاض الكبير في معدلات الهجرة إليها عن المدن الثلاثة ، وقد يعزى ذلك إلي تحسن الخدمة التعليمية والصحية، وطرق الاتصال بهذه المدن عنها والذى قد يكون مرتبطاً بدرجة ما بالانخفاض النسبى في معدل النمو السكاني مقارنة بمحافظة الشرقية .

تأتي محافظة أسوان في المركز السابع في معدل الهجرة الداخلية ، وبالرجوع الي بيانات المنشآت الاقتصادية عدا الحكومية نجد أنها تنتمي لإقليم جنوب الصعيد ، وليس بها سوى ١٤,٧ % من منشآت الاقليم و ٢٥,٢ % من المشتغلين به والذين يشكلون ٥,٤ % من المشتغلين علي مستوى الجمهورية [٤]. إلا أن الكثافة السكانية المنخفضة بها ، وتحسن الخدمة التعليمية المتمثل في انخفاض متوسط كثافة الفصل ، وتمتعها بالمزارات السياحية قد يكون سببا في الإقبال عليها للاستفادة بفرص العمل حيث أن العمل كان السبب وراء هجرة ٤٥,٥ % من الذكور و ١% من الإناث اليها ، وكانت مصاحبة الأسرة سببا لدى ٤٣,١% من الإناث ، وتغيير الحالة الزواجية سببا لدى ٤,١ % من الذكور و ٥٢,٨% من الإناث للهجرة اليها ، وهو ما يفسر ارتفاع معدلات الهجرة بين الإناث عنها بين الذكور ، فحين الزواج تنتقل الزوجة إلى حيث يعيش الزوج ، كما أن انتقال الأسرة يفرض علي الإناث الصحبة، وقد لا يفرضها علي بعض الذكور في الأسرة .

---

[١] ج.م.ع ، الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء :" استراتيجية التنمية العمرانية في مصر" مرجع سابق ، ص: ٣٠ .
[٢] المرجع السابق ، ص : ٣١ .
[٣] المرجع السابق، ص: ٣٢
[٤] المرجع السابق ، ص :٣٢.

بالنسبة للمحافظات الأقل فى معدلات الهجرة إليها فهي تشمل محافظة الشرقية من اقليم القناة ومحافظة المنوفية والدقهلية من إقليم الدلتا ، ومحافظتي المنيا والفيوم من شمال الصعيد . ومحافظة أسيوط من إقليم اسيوط ، ومحافظتي سوهاج و قنا من إقليم جنوب الصعيد [١].

- محافظة المنوفية هي أعلي هذه المجموعة في جذب المهاجرين إليها بعد أن كانت مركز طرد مستمر. وتوضح مؤشرات مسح الملامح الديموجرافية ما طرأ عليها من تغير.. حيث أن ٧٤.٤% من المهاجرين إليها يقيمون بها منذ أقل من ٢٠ عاما ، ومنهم ٢٩,٩% حاصلون علي شهادة ثانوية فأعلى. و٢٤,١% ابتدائية وإعدادية و ١٧.٨% دون الابتدائية و ٨.٣ % أميون ، وتأتى مصاحبة الأسرة في مقدمة أسباب هجرة الذكور اليها بنسبة ٥٠.٦ % ثم الحصول علي مسكن مناسب ١٥.٤ % ثم الحصول علي عمل (١٣,٥%) . أما الإناث فكان تغيير الحالة الزواجية أول أسبابهن (٤٩,٨%) ، ثم مصاحبة الأسرة (٣٩%) [٢]. وقد يعزى ذلك إلي قربها من إقليم القاهرة الكبرى ، ووجود مؤسسات تعليمية متعددة بها . وقد يعزى انخفاض عدد السكان بالنسبة لكل سرير بالمستشفيات بها ، وبمحافظة أسيوط إلي وجود المستشفيات التعليمية التابعة لجامعتي المنوفية وأسيوط بهما إلي جانب المستشفيات الأخرى .
- محافظة الدقهلية هي أفضل محافظات هذه المجموعة في الخدمات التعليمية والصحية والبريدية ، وأقلها في معدل النمو السكاني وتشير نسبة المهاجرين حسب مدة الإقامة إلى أن الهجرة إليها حديثة نسبيا مقارنة بمراكز الجذب السكانى المعتادة ، ويغلب التعليم على المهاجرين إليها حيث أن نسبة الأمية بينهم ٣٥,١ % و ٣٣,١ % ، منهم حاصلون على شهادة ثانوية أو أعلى ومعظمهم أتى بمصاحبة أسرته (٤٦% للذكور و ٣٠% للإناث) [٣]
- باقى المحافظات ذات معدل الهجرة المنخفضة جدا تنتمى كلها إلي أقاليم الصعيد وهي تتميز بحداثة ستقبالها للمهاجرين الذين أتي معظمهم إليها منذ أقل من ٢٠ عاماً وقد أتي معظمهم إما للعمل أو مصاحبة الأسرة ولم تتلق أى محافظة منهم مهاجرين بغرض الحصول علي مسكن مناسب إلا في محافظة أسيوط بنسبة ١,٤% من مهاجريها سواء من الذكور أو الإناث [٤]. ويرجع ذلك بالطبع إلي تميزها عنهم في الخدمات الصحية وبأن فيها جامعة أسيوط وعدد من المؤسسات التعليمية الأخرى التي من شأنها زيادة التحضر بهذه المحافظة . كما أنها تضم ٩٤.٩ % من المنشآت الصناعية لإقليم أسيوط ويعمل بها ٩٥,١ % من جملة المشتغلين بالإقليم والذين يمثلون ١,٤ % من جملة المشتغلين على مستوى الجمهورية [٥] .

خدمة الإتصال سواء التليفونى أو البريدى غير مرتبطة بعدد السكان بصورة واضحة إلا أن معظم المحافظات تعانى من الضغط على مكاتب البريد بها .

أوضحت الدراسات ان جميع الأنشطة الاقتصادية تركزت بصفة أساسية فى أقاليم القاهرة والدلتا والإسكندرية وأتت أقاليم الصعيد الثلاثة فى المؤخرة . مما يؤكد ان مشكلة الفوارق الإقليمية بين محافظات

---

(١) ج.م.ع ، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء :" استراتيجية التنمية العمرانية في مصر " مرجع سابق ، ص :٣٢.
(٢) ج.م.ع، الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء : مسح الملامح الديموجرافية لمحافظات مصر ١٩٩٦"، مرجع سابق ، ص ص: ١٧-٢٠.
(٣) المرجع السابق ، ص ص : ١٧-٢٠ .
(٤) ج.م.ع، الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء :" مسح الملامح الديمرجرافية لسكان محافظات مصر ١٩٩٦ "، مرجع سابق، ص: ص : ١٧-٢٠.
(٥) ج .م .ع الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء : " استرتيجية التنمية العمرانية فى مصر " مرجع سابق ، ص ٣٢

مصر ومشاكل التحضر فى بعض المدن ما هى إلا مظاهر للمشكلة الرئيسية التى يعانى منـــها الإقتصـاد المصري والتى ترجع جذورها الى سوء التوزيع الجغرافى للأنشـــطة الاقتصاديـــة بيـــن المحافظـات . وتركيزها فى بعض المدن وهو ما استتبعه سوء توزيع السكان بين المحافظات ، وتركزهم فى بعض المدن الحضرية الكبرى . وبالتالى يجب إعادة توزيع الأنشطة الاقتصادية ومن ثم السكان بين أجزاء الحـــيز المكانى لمصر كخطوة لتحقيق العدالة الاقتصادية والاجتماعية معا ، وهو الهدف الذى من أجله تبنـــت الدولة سياسة إنشاء المدن والمجتمعات الجديدة [١]

إن للهجرة آثارا إيجابية تتمثل فى تحريك سوق العمل فى المدن الجاذبة وتخفيف حـــدة البطالـــة التى كان يعانى منها المهاجر فى بلده الأصلى [٢] الى جانب تحقيق أمل البعض منهم فى فـــرص تعليـــم أفضل ومستوى معيشة أعلى . إلا أن ذلك محكوم بسمات المهاجر وقدرته على التكيـــف مـــع المجتمـــع الحضرى حيث توجد اختلافات جوهرية بين حياة الأفراد فى الريف والحضر منها . العلاقات بين الأســـر وبعضها فى المجتمع الحضرى تقوم على المصلحة فى غالب الأمر فى حين أنها فى الريف تقـــوم علـــي أساس القرابة والمصاهرة والجيرة والصداقة ثم المصلحة في تبادل الخدمات [٣] ، يتميز الريفيون بتوقـير الكبار الذين يمارسون السلطة حتى علي غير أبنائهم وغياب التخصص في العمل وبـــالتواكل والقدريـــة والمرونة في استخدام الوقت نتيجة لطبيعة عملية الزراعة والميل إلى كثرة الإنجاب خاصة تفضيل إنجـلب الذكور عن إنجاب الإناث وهو ما يفسر سرعة الزيادة السكانية في المناطق الريفية عن المناطق الحضرية [٤] التي يتميز أفرادها بتعقد نمط علاقاتهم الاجتماعية وتشابكها ، فمجتمـــع الحضـــر مجتمـــع مفتـــوح السلطة فيه للوائح والقوانين والنظام وتختفي فيه سلطة الكبار سواء داخل العمل أو خارجه في المجتمـــع الكبير ويظهر التخصص في العمل [٥].

تميز الريف في فترات سابقة بالتخلف الثقافي والصحي [٦].علي عكس المدينة التـــي اســـتأثرت علي معظم الخدمات الثقافية والصحية مما أتاح فرصة التقدم الاجتماعي لأهل المدينة [٧].

يسود نمط العائلة الممتدة علي الحياة الأسرية بالريف حيث يشترك كل أفراد الأسرة في عمليـــة الزراعة والسلطة فيها للأب أو الأبناء الذكور [٨]. بينما يتغير الأمر في المناطق الحضرية لتصبح الأســـرة النووية هي النمط السائد وتتناقص سلطة الأب والأبناء الذكور ، وتصبح كل أسرة مجتمعا مستقلا وتتفكك الروابط الاجتماعية بين الأسر وداخل الأسرة ، ويتزايد دور المرأة نتيجة خروجـــها للعمـــل، وتختفـــي السلطة المباشرة والرقابة علي الأبناء لتفتح باب المشاكل الاجتماعية [٩]. كما سيظهر فيما بعد .

---

(١) المرجع السابق ص : ص ٣٣ : ٣٥ .
(٢) على عبد الرازق جنبى: مرجع سابق ، ص: ٢٢٥ .
(٣) سنية شمس الدين الصنحي : " ملامح التغير الاجتماعي القيمي في الأسرة المصرية – دراسة ميدانية مقارنة علي عينة من سكان الريف والحضر " في (مجلة كلية الدراسات الانسانية، العدد السادس ، ١٩٨٨ ، جامعة الأزهر) ، ص ص :٣٩-٤٠.
(٤) عبد الفتاح جلال وآخرون : " التربية ومشكلات المجتمع "، مرجع سابق ،ص: ١١٥ .
(٥) المرجع السابق ، ص ص: ١٤٢-١٤٣ .
(٦) المرجع السابق ، ص ص :١١٩-١٢١.
(٧) المرجع السابق ، ص ص: ١٤٧-١٤٩ .
(٨)Gold Hardy, Op.Cit, pp. 154-155.
(٩) عبد الفتاح جلال وآخرون " التربية ومشكلات المجتمع "، مرجع سابق ، ص ص : ١٤٣-١٤٧.

تتسبب هذه الاختلافات بين الريف والحضر في بعض الآثار الاجتماعية لعملية الهجرة الداخلية من أهمها عملية التكيف الاجتماعي للمهاجرين مع البلاد المستقبلة لهم نظرا لاختلاف ثقافتها عن ثقافة مجتمعاتهم الأصلية في الريف [1]. فهم يجلبون معهم عدم تكاملهم الاجتماعي والاقتصادى وهذه الهجرة ليس لها صلة بالتوسع في الفرص والاقتصاديات الحضرية [2] . لذلك يجد المهاجر نفسه في مواجهة العديد من المشاكل مع المجتمع المحيط به ويعاني من الاحساس بالغربة .

ولكي يستطيع مواجهة هذا الإحساس يلجأ إلي وسائل مختلفة تساعده علي التكيف داخل الإطار الحضرى الجديد منها الجمعيات الخيرية التي تمنحه التدعيم الروحي والتأمين ضد مظاهر عدم الأمن في الحياة الحضرية وأهمها العزلة والفقر والمرض والموت – وهي تلعب دورا طفيفاً في توحيد المهاجرين مع الجماعة – إلي جانب النقابات العمالية والاتحادات المهنية والتنظيمات الخيرية والجماعات السياسية وكلها تنظيمات رسمية تعين علي التكيف الاجتماعي للمهاجر داخل المدينة ، إلا أنها لم تتطور بالدرجة الكافية للإندماج داخل الإطار الحضرى الجديد ، ولكن المؤسسات غير الرسمية لها دور أكبر ومنها المقهي الذى يديره أحد المهاجرين ويعد مكانا يصرف فيه الذكور شئونهم الاجتماعية والمهنية ، ويعد مسرحا لتقوية الروابط الاجتماعية عن طريق المساعدات المتبادلة والاتصال بالقرية الأم بمعرفة أخبارها من الرواد ... إلخ ، وتلعب جماعة الجوار المباشرة دورا كبيراً في الحياة الاجتماعية للمهاجر بعد الأسرة إلا أن علاقات الجوار في المدينة أكثر خصوصية من علاقات الجوار في القرية التي تتسم بشمول أكثر في المناسبات الاجتماعية السعيدة والحزينة حيث تصل إلي علاقة الجوار فى القرية ككل إلا أنها فى المدينة تعد من الأمور الخاصة ، بالذات بالنسبة لمشاركة النساء التى لا تتعدى علاقة الجوار المباشر فقط [3] .

إن هذه المشاركة ذات نفع كبير بالنسبة للمهاجر بمفرده والذى يعاني من الوحدة والعزلة أما المهاجر الذى يصحب أسرته معه فإنه يعاني من تغيرات كثيرة في علاقاته الأسرية والاجتماعية وتسبب له نوعاً من المشاكل مثل [4].

- تخلي الناس عن أسلوب حياتهم القديم سواء في الالتزامات الأسرية أو العمل بعيداً عن أفرادها أو تكوين علاقات جديدة خارج الأسرة .

- تناقص رقابة الأسرة على أفرادها نتيجة تبنى أدوار جديدة داخل الأسرة ، أو العمل بعيدا عن أفرادها ، أو تكوين علاقات جديدة خارج الأسرة .

- قد تنهار العلاقات التقليدية مثل طريقة اختيار شريك الحياة والعلاقات الزواجية ذاتها التي قد يتحول عنها إلي علاقات غير زواجية ينتج عنها العديد من المشاكل الاجتماعية .

---

[1] علي عبد الرازق جلبي : مرجع سابق ، ص : ٢٢٦.

[2] ماجدة السيد حافظ : مرجع سابق ، ص : ١٤

[3] محمد الجوهرى وعلياء شكرى : مرجع سابق ، ص ص : ٥٢٦-٥٢٨.

[4] المرجع السابق ، ص ص : ٤٤٢-٤٤٥.

- يتغير دور المرأة أيضا حيث تتاح لها حرية الملكية وتتوفر لها الحقوق القانونية وبالتالي تتغير مكانتها الأسرية ، إلي جانب أن طبيعة الحياة الحضرية قد لا تناسب عمل المرأة والصغار في بعض الأحيان فيشكلون عبئا اقتصاديا علي عائل الأسرة .

- قد تتغير التزامات الضيافة لدى الأسرة في الحضر عما كانت عليه في الريف ، حيث نجد بعض الأسر تقوم بواجب الضيافة (والاستضافة) كاملا بلا حدود للوافد الجديد من الريف كما كانت تفعل قبل النزوح للحضر ، وقد تتقبل منه العون المادى في أعباء الحياة نتيجة ضعف امكانياتها ، وبالتالي يصبح هذا الوافد الجديد مصدر دعم اقتصادى لها وهذا الدعم قد يشجع بعض الأسر علي استضافة الغرباء الذين قد يأتلفون معها ويشاركونها حياتها ومصيرها وقد يدخلون معها في صراعات نتيجة اختلاف العادات والبيئة .... إلخ .

تؤكد بعض الشواهد أن الطفل هو أكثر أفراد الأسرة تأثراً بالإنتقال من الريف للحضر ، حيث لا ينعم بطفولة سعيدة و علاقات أسرية وثيقة في البيئة الجديدة ، يبدو أن ذلك راجع إلى صعوبة الحياة الاقتصادية التي تفرض غياب أحد الأبوين أو كلاهما للوفاء باحتياجات الأسرة فيختفي أو يضعف الاشراف والرقابة علي سلوك الطفل كما تؤدى هذه الصعوبة أيضا إلي خروج الطفل إلي سوق العمل في سن مبكرة وفي أعمال متدنية .

إن المشاكل السابقة يمكن تلخيصها في :

- ضعف العلاقات الأسرية .
- سوء أحوال المرأة
- عمل الأطفال .

ولكل من هذه المشاكل تأثيراته السلبية علي تعليم وشخصية الأبناء وهو ما يتضح مما يلي :

١-ضعف العلاقات الأسرية :

وتنشأ من الضغوط المتزايدة علي أفراد الأسرة وبالذات عائلها أثناء عملية التكيف مع البيئة الجديدة حيث يعاني من اضطرابات نفسية تجعله شديد التوتر . ويرجع ذلك إلي اعتماد المدينة علي نظام الأسر النووية كبديل للأسر المركبة في الريف ، فإن كل فرد من الأسرة ينال قدراً من الحرية نتيجة الاستقلال والتخصص الاقتصادى للأفراد بدرجة أو بأخرى وتعدد مستولياتهم فتقل سلطة الأب علي الأم والأبناء بدرجة ملحوظة ويقضى الأطفال معظم أوقاتهم خارج المنزل في الشارع دون رقيب ، كما أن المدينة تتميز بضعف الضبط الاجتماعي . نتيجة لهذا التوتر وتلك الحريات غير المنظمة نجد مشكلات هامة يعاني منها القطاع الحضرى وهي انحراف الأحداث والنساء وارتفاع نسبة الطلاق [١]. حيث إن غياب السلطة المباشرة علي الفرد في المدينة نتيجة لضخامتها ساعد علي تحلل الافراد دينيا وغلبة النظرة المادية للحياة لديهم . وجعل إقامة الشعائر الدينية مسألة شخصية محضة لا يحاسبه عليها أحد وإنما ترتبط بتقديره شخصيا لنفسه ولقيمه وإلي نظرته وتمسكه بالدين [٢].

---

(١) المزيد من التفاصيل يمكن الرجوع الي :
تماضر حسون وحسين الرفاعي :" المشكلات الامنية المصاحبة لنمو المدن والهجرة إليها " (الرياضي المركز العربي للدراسات الامنية والتدريب ، ١٩٨٧) ص ص : ٢٤٦ -٢٤٧ .
عبد المنعم شوقي : مرجع سابق ، ص ص : ٨٦-٨٧.

(٢) عبد الفتاح جلال : وآخرون : مرجع سابق ، ص :١٤٦ .

إن الاضطراب الأسرى وعمل الأب والأم وأيضا الأبناء معظم الوقت يعطي الأبنـــاء نوعـا مـن الحرمان الذى يؤثر على تكوين شخصياتهم في المستقبل ويسبب لهم القلق والتوتر النفسي مما ينعكـس سلبا علي مستواهم التعليمي وإمكانية استمرارهم في التعليم [١]. فلقد ثبت بالدراسة أن الخلافات الأسرية ذات دور فعال في تأخر الطفل الدراسي وأيضا في جميع جوانب شخصيته [٢].

إن التفكك الأسرى في المجتمعات الحضرية خاصة في الأحياء الفقيرة يؤدى إلي بحث الأبناء عن مصدر للسلطة فيجدونه في شلة الأصدقاء الذين يسيطرون علي سلوكهم[٣] . فجماعة الرفاق هي الجماعة التي تتكون من الطفل أو المراهق ورفاقه الذين في مثل سنه للهو أو اللعب بوجه عام وهي ذات تـأثير كبير علي شخصيته وهي تسهم في عملية التطبيع الاجتماعي للطفل وأيضا في اتجاهه نحـو الانحـراف بشتي صورد وهو ما يؤثر بالطبع علي انتظام التلميذ في الدراسة أو تسربه منها وهي ذات تأثير كبير في تحديد اختيارات التلميذ التعليمية سواء ما قبل التعليم الجامعي أو أثناءه [٤].

إن اضطراب العلاقات الأسرية ليس العامل الأسرى الوحيد المؤثر علي تعليم الطفـل فكـل مـن المستوى الاقتصادى والتعليمي للأسرة وطبيعة عمل الأب أو الأم أو كلاهما .... إلخ له دور كبير في تعليم الأبناء فعمل الأب مثلاً هو عماد الأسرة والمسئول غالبا عن المستوى الاقتصادى والاجتماعي لهذه الأسرة والذى تحدد مهنة الأب ومالها من عائد ومكانة اجتماعية ، ولذلك فإن مهنة الأب لها أكبر الأثـر فـي تشكيل جزء كبير من البيئة التعليمية للتلميذ من حيث إمكانية توفير المواد أو المسـاعدات التعليميـة المختلفة للتلميذ في مراحله التعليمية الأولي . كما أن لها دخل كبير فى تحقيق الدافع نحو التعليم ونحـو أنواع معينة من التعليم دون غيرها لدى التلاميذ ، وذلك بما يتفق مع طبقاتهم الاجتماعية التي تحددهـا مهنة الأب ، وعلي ذلك فالأبناء المنتمون لطبقات فقيرة يعانون من التأخر الدراسي إما لانخفاض دافعية الأب نحو التقدم في التعليم ، أو لانشغالهم بالعمل طوال الوقت وضعف الإشراف علي الأبناء أو لعمـل الأبناء لمساعدة الأسرة فى تكاليف المعيشة [٥]

وبالنظر الى الهجرة من الريف الى المدينة نجد أن روافدها من الشباب الذى أتى للمدينة ليتـم تعليمه واستقر بها ، أو من الأفراد المجندين أو ممن يعانون البطالة فى قراهم وتعلموا مهناً واسـتقروا بالمدينة للعمل فى مشروعات الإنفتاح الإستهلاكى فى المدن نظراً لحاجتها المتزايدة للعمالة غير المتعلمـة لتعمل فى المهن الرثة . وهؤلاء الوافدون يتسمون بمستوى تعليمى منخفض ، حيث أن الأميـة بيـن المهاجرين وصلت إلى ٤٦,٤٤ % من جملتهم فى تعداد ١٩٧٦ وهى تختلف بين الذكور عنها بين الإناث فهى بين الذكور ٢٩,١٥ % وبين الإناث ٦٣,٨٢% ويعزى ذلك الفرق إلى أن معظم النساء المـهاجرات يهاجرن لأنهن معالات (٦٥,٧%) أى بصحبة الزوج أو الأسرة ، كما أن المهاجرين مـن مسـتويات

---

(١) احمد سيد خليل : مرجع سابق ، ص ص : ٩١-٩٢.
(٢) الحسني منصور منصور علوان : التاخر الدراسي وعلاقته ببعض المتغيرات البيئية لدى تلاميذ المرحلة الابتدائية " (رسالة ماجستير ، كلية التربية جامعة الاسكندرية ، ١٩٨٤)ص: ٣٢.
(٣) عبد المنعم شوقي : مرجع سابق ، ص : ١٠٢.
(٤) احمد سيد خليل مرجع سابق ، ص : ٩٧.
(٥) لمزيد من التفاصيل يمكن الرجوع الى :
الحسيني منصور منصور علوان : مرجع سابق ، ص ص:٢٤-٢٧ .
احمد السيد الشناوى : مرجع سابق ، ص : ٢٣٢ .

تعليمية أقل من الابتدائية بلغوا (٦٨.٠٦ %) من جملة المهاجرين . وهو ما يمكن إرجاعه إلى أن المهاجرين فشلوا اجتماعيا أو اقتصاديا فى مكانهم الأصلي وليس لأنهم تلقوا فرصا أفضل فى بلاد المهجر .[١] أما فى مسح ١٩٩٦ تشير النسب إلى ارتفاع نسبة الأميين المهاجرين إلى كل المحافظات عن غيرهم ، ويلى ذلك مباشرة الحاصلون على شهادة ثانوية فأعلى ، ثم الحاصلون على ابتدائية أو إعدادية ، ثم من ذهبوا إلى المدرسة ولم يحصلوا على أى شهادات . فيما عدا محافظة المنوفية التي يزيد الحاصلون فيها علي شهادة ثانوية قليلاً عن الأميين من المهاجرين إليها [٢]. وهذا الوضع يؤثر في مدى تكيف المهاجرين مع الحياة الحضرية ، إذ أنه كلما زاد التعليم كلما كانت فرص التكيف أعلي [٣].كما أن إنخفاض المستوى التعليمي يسهم مع غيره من العوامل كالظروف الصحية أو الأسرية في إنخفاض إنتاجية العاملين [٤].وأيضا يرتبط المستوى التعليمي للأب بمستوى تحصيل الأبناء دراسيا ارتباطا قويا [٥].

يؤدى أيضا انخفاض المستوى التعليمي والاقتصادى والاجتماعي لهؤلاء المهاجرين إلي سكنهم في أطراف المدينة [٦] في تجمعات كبيرة ذات تأثير قوى علي اتجاهات الأبناء التعليمية ، فيلاحظ عليهم ارتفاع نسبة الأمية والتسرب وعدم الاهتمام بتعليم الأبناء او استمرارهم فيه .

٢-سوء أحوال المرأة :

إن المهاجر نظراً لتدني أحواله التعليمية والاقتصادية فإنه يواجه عند قدومه للمدينة الكثير من المشكلات الاقتصادية، يضطر معها للعمل في أية حرفة، حتى لو كانت مؤقته، مما يسبب له القلق والتوتر ،فينتج عن هذا القلق وعدم الاستقرار في العمل، أن يلجأ إلي تشغيل الزوجة والأبناء ، وبالتالي تزيد قوة عرض العمل فتنخفض الأجور، وتزداد حالة عدم الاستقرار في العمل. فينزل مزيد من النساء والأطفال للعمل وهكذا في حلقة مفرغة [٧].

إن عمل المرأة في حد ذاته ليس شراً، ولكن المشكلة تنشأ من أن هذه المرأة العاملة تكون- أساساً - ذات مستوى تعليمي منخفض ،وبالتالي تعمل في مهن هامشية متدنية، تستهلك معظم وقتها دون تحقيق عائد مجز ، وأيضا لأنها تفتقد سبل رعاية أبنائها بالأسلوب السليم سواء في غيابها في العمل، أو بعد رجوعها منه . من هنا يبدأ التأثير السلبي لعمل المرأة علي تنشئة الأطفال. حيث تختفي الرقابة عليهم تقريبا، ويتجهون إلي سلوكيات سلبية اجتماعياً، كما يتدهور مستواهم التعليمي نتيجة قصور رعاية الأم لهم في هذه الناحية . ومن هنا ظهرت ظاهرة الأطفال المشردين والجانحين، وازدادت الجريمة في المدينة عنها في الريف كرد فعل لارتفاع نسب الطلاق الناتج عن التفكك الأسرى ،الذى أفرزه ضعف تكيف

---

[١] Taha Ibrahim Kodair , Op. Cit.,P.P 42-43

[٢] ج.م.ع، الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء: " مسح الملامح الديموجرافية لسكان محافظات مصر ١٩٩٦ " مرجع سابق ، ص: ١٨ .

[٣] ميشيل فؤاد جورجي : مرجع سابق ، ص : ١٨٢.

[٤] Galal, Abed El- Fatah, Op.Cit, p.142.

[٥] الحسيني منصور مرجع سابق ، ص : ٣٠.

[٦] ستناقش آثار التجمعات السكانية للمهاجرين علي المدينة في موضع لاحق من هذا الفصل .

[٧] عبد المنعم شوقي : مرجع سابق ، ص: ٨٠.

المهاجر إلي المدينة [١]. بالإضافة إلي أن ثقافة وتعليم الام يلعبان دورا كبيرا في تكوين شخصية الطفل وتقدمه أو تأخره دراسيا [٢].

كما أن من مظاهر سوء أحوال المرأة بين المهاجرين. ما نراه من زواج مبكر للفتيات للتخلص من عبء تربيتهن وتعليمهن، ولتوفير هذا الجهد الذى يبذل في رعايتهن لرعاية الاخوة الذكور. ومن هنا يظهر رافد جديد للتسرب من التعليم، وتدهور كفاءته حيث تنقطع الفتاة عن التعليم بمجرد الزواج [٣]. ومن هذا الزواج تتجدد مشاكل الأم ذات المستوى التعليمي المنخفض . والتي غالبا ما تضطر الى العمل في الحرف المختلفة بعد الزواج للمساعدة في مواجهة أعباء المعيشة .

٣-عمالة الأطفال :

" الطفولة هي عماد المستقبل ، فأطفال اليوم هم رجال الغد ونساؤه ، وهم أساس التنمية ، وركيزة التقدم في مجتمع الغد" [٤]. لذلك تكتسب قضية عمالة الأطفال أهمية ، ليس من كونها خرقاً للقوانين فقط، بل من تأثيرها علي قضية التعليم ، فهؤلاء الأطفال العاملون هم من المتسربين من التعليم [٥]، أو ممن لم يدخلوا المدرسة أصلاً . أو من الذين جمعوا بين العمل والتعليم [٦].

نص القانون ١٣٧ لسنة ١٩٨١ علي أن الحد الأدني لسن تشغيل الأطفال هو اثنا عشر عاماً كاملة، برغم أن قانون التعليم الأساسي يمد فترة الإلزام الإجبارى إلي خمسة عشر عاما ، وهو ما يوجد تناقضا بين قانون التعليم وقانون العمل [٧] .

من الصعب الوقوف علي حجم ظاهرة عمالة الأطفال في مصر ، فالإحصاءات المتاحة لا تعبر بصدق عن حجم عمالة الأطفال بشكل كامل نتيجة التهرب لعدم مشروعية عمالة الأطفال، ووجود العمالة الموسمية [٨].

بلغ عدد الأطفال العاملين أقل من ١٤ سنة علي مستوى الجمهورية ١٤٧٢٦٠٠ طفل يمثلون ٨,٢ % من مجموع الأطفال بين ٦-١٤ سنة [٦].عام ١٩٨٥ ، بعد أن كان حوالي ٧٧٥٨٠٠ طفل عام ١٩٨٣ ، ووصل الي ١١٠٤٣٠٠ عام ١٩٨٤، معظمهم في الريف ومن الذكور [٩] وقدر في عام ٩٢/٩١ بنسبة ٤,٥% من إجمالي عدد الأطفال في سن ٦-١٤ سنة ، وكان من المستهدف أن تصل في الخطط الخمسية المتتالية إلي ٤% عام ١٩٩٧ ، و ٣,٥ % عام ٢٠٠٢ ، و ٣% عام ٢٠٠٧ [١٠].

---

[١] عبد الفتاح جلال وآخرون : مرجع سابق ، ص ص : ١٤٤-١٤٥.

[٢] الحسيني منصور منصور عثوان : مرجع سابق ، ص ص : ٢٩-٣٢.

[٣] احمد سيد خليل : مرجع سابق ، ص : ٩٣ .

[٤] نادرة وهدان ونبيلة غنيم :" عمالة الاطفال وانعكاساتها علي الأسرة المصرية " (معهد التخطيط القومي ، مذكرة خارجية رقم ١٥٨٩ ، مايو ١٩٩٦) ، ص :

[٥] عادل عازر واخرون :" ظاهرة عمالة الأطفال " (المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية ومنظمة الامم المتحدة للأطفال (يونيو ١٩٩١). ص : ١.

[٦] عزة كريم وآخرون :" الطفل في المناطق العشوائية "، مرجع سابق ، ص ص : ١٩٦ -١٩٧.

[٧] نادرة وهدان ونبيلة غنيم : مرجع سابق ، ص ص: ١٢-١٣ .

[٨] المرجع السابق ، ص : ٧.

[٩] ILO year Book of Labour Statistics. Geneva, 1986, p.16 .

[١٠] المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية ومنظمة الامم المتحدة للاطفال (يونيسيف):" ندوة عمالة الطفل في مصر " (يوليو ١٩٨٦)، ص: ٧

وزوارة الاسكان وتنظيم الاسرة ، المجلس القومي للسكان :" الاستراتيجية السكانية (١٩٩٢ -٢٠٠٢) ، فصل استراتيجية العمل والعمالة "(سبتمبر ١٩٩١)ص: ٨.

وبما أن القاهرة أعلي المحافظات في عدد السكان دائما ، ويعاني الكثير من مناطقها من الفقر وسوء الأحوال المعيشة . فإنه من البديهي أن يتركز بها عدد لا بأس به من هؤلاء الأطفال العاملين ، ويؤكد ذلك أن بالقاهرة ١٠٤ آلاف طفل خارج التعليم قبل الجامعي في عام ١٩٩٠ . أي بنسبة ٣,٧٤% من جملة الأطفال غير الملتحقين بالتعليم علي مستوى الجمهورية، والبالغ عددهم ٢٧٨١ ألف طفل، وشكلوا ٤٩,٧٦% من جملتهم علي مستوى المحافظات الحضرية وهم ٢٠٩ آلاف طفل [١]. وفي عام ١٩٩٤ بلغ عددهم في القاهرة ١٠٤,٣ ألف طفل من ٢٣٦١,٨ ألف طفل علي مستوى الجمهورية بنسبة ٤.٤٢% . وبنسبة ٥٣,٤٣% من الأطفال غير الملتحقين بالتعليم قبل الجامعي في المحافظات الحضرية والبالغ عددهم ١٩٥,٢ ألف طفل [٢].

توضح هذه الأرقام أنه رغم انخفاض حجم الظاهرة علي مستوى الجمهورية ، وجملة المحافظات الحضرية إلا أنها في تزايد مستمر في محافظة القاهرة ، وبالطبع فالمكان الوحيد لهؤلاء الأطفال ، هو سوق العمل أيا كانت أسباب عدم وجودهم داخل النظام التعليمي .

اعتمدت أحدث الدراسات التي أجريت عني عمالة الأطفال [٣] في إطارها النظرى علي دراستين ، هما ظاهرة عمالة الأطفال ، وندوة عمالة الطفل في مصر وقد أشارت الدارسة التي قامت بإجراء هذه الدراسة إلي عدم وجود دراسات مصرية أخرى في هذا المجال [٤].لذلك فإن الدراسة الحالية تعتمد علي هذه الدراسات الثلاث إلي جانب ما ورد عن عمالة الأطفال في سياق دراسات أخرى .

أظهرت نتائج إحدى هذه الدراسات أن أسباب اتجاه الطفل للعمل علي مستوى العينة الكلية تترتب أهميتها حسب الجدول التالي [٥] :-

جدول رقم (٦)

العوامل المؤدية لعمالة الأطفال علي مستوى العينة الكلية

العوامل	%
١-الفشل في التعليم	٤٩,٦
٢-لتعلم صنعة	٤٥,٢
٣-لمساعدة الأهل في المصروف	٣٩,٩
٤-للإنفاق علي الذات	٣٣
٥-أسباب أخرى	٦,٧

ومنه يتضح أن الفشل في التعليم هو في مقدمة الأسباب وراء عمل الأطفال ، يليه تعلم الصنعة ، وهذا منطقي كبديل للإخفاق في التعليم . ويتوافق مع هذا ما جاء علي لسان عينة أحد الأبحاث حيث يقول :" الشغل أحسن للي ما اتعلمش حتى يتعلم صنعة " ويقول آخر " أحسن من الصياعة " [٦]. ثم يظهر تأثير

---

[١] ج.م.ع، معهد التخطيط القومي :" مصر ، تقرير التنمية البشرية ١٩٩٤ " ، ص :١٢١ .
[٢] ج.م.ع، معهد التخطيط القومي :" مصر ، تقرير التنمية البشرية ، ١٩٩٦" ص :١٤٠.
[٣] نادرة وهدان ونبيلة غنيم : مرجع سابق .
[٤] مقابلة مع ا.د. نادرة وهدان بمعهد التخطيط في أكتوبر ١٩٩٧ .
[٥] عادل عازر وآخرون:" ظاهرة عمالة الأطفال ، مرجع سابق ، ص : ٩٣.
[٦] عزة كريم وآخرون :" الطفل في المناطق العشوائية " ، مرجع سابق ص : ١٩٧ .

العامل الاقتصادي سواء في الإنفاق علي الذات أو مساعدة الأهل في المصروف، حيث إن التفرغ للتعليم يعتبر عبئا علي هذه الأسر الواضح معاناتها من ضيق المعيشة لدرجة الزج بأبنائها لسوق العمل منذ نعومة أظفارهم رغم ما يحف بهم من مخاطر . إلا أن هذه النتيجة الأخيرة تختلف مع نتائج الأبحاث الأحدث منها. إذ دلت على أن العامل الاقتصادي هو السبب الرئيسي وراء اشتغال الطفل . وأن الفشل في التعليم سبب ثانوى [1] . إلا أن هناك دراسة أخرى توصلت إلي تقارب العاملين الاقتصادي والتعليمي من حيث الأهمية في تأثيرهما علي عمالة الأطفال [2].

إن دراسة عادل عازر " ظاهرة عمالة الأطفال في مصر " تختلف عن الدراسات الأخرى في كبر حجم العينة التي وصلت ٥٦٦ طفلاً ، بينما هي ١٠ أطفال في دراسة نادرة وهدان و ٣٥ طفلاً في دراسة عزة كريم " الطفل في المناطق العشوائية " ، أما في دراسة مريم أحمد مصطفي فقد طبقت الدراسة الميدانية علي أرباب الأسر ، وليس علي الأطفال . فعمالة الأطفال جاءت في هذه الدراسة كظاهرة عرضية ذات ارتباط بالمناطق الهامشية ، وليست محل الاهتمام في حد ذاتها .

لذلك فإن دراسة عادل عازر هي أشمل هذه الدراسات ، وأعمقها في تناول ظاهرة عمالة الأطفال في مصر ، وتشير هذه الدراسة إلي ما سبقت الإشارة إليه من التفرقة بين الذكور والإناث في التنشئة الاجتماعية إذ تتضح الفروق بين الإناث والذكور في أسباب الانخراط في سوق العمل كما يلي [3].

جدول رقم (٧)

اختلاف العوامل التي أدت إلى عمل الأطفال بين الذكور والإناث

العوامل	% للذكور	% للإناث
١-الفشل في التعليم	٥٢,٦	١٨,٩
٢-تعلم صنعة	٤٧,٨	١٨,٩
٣-مساعدة الأهل في المصروف	٤٣,٣	٦٦
٤-الإنفاق علي الذات	٣٤,٥	٥٨,٥
٥-أسباب أخرى	٥,٥	١٨,٩

يحلل الباحثون انخفاض نسبة الفشل في التعليم كمسبب لعمل الإناث. بأن نسبة كبيرة منهم لم يلتحقن بالتعليم أصلاً [4].

يؤكد الجدول السابق تطابق ترتيب العوامل بالنسبة للذكور مع إجمالي العينة ، ويرجع ذلك إلي زيادة عدد الذكور (٥١٣) عن الإناث (٥٣) في العينة .

يختلف الترتيب بالنسبة للإناث إذ تأتي العوامل الاقتصادية في مقدمة أسباب عمل الفتيات بينما تساوت باقي العوامل ، وهو ما يؤكد أن الأسرة عندما تحتاج الى الدعم المادى ، فإنها تلجأ إلي تشغيل الفتيات أكثر من الفتيان الذين يحرص آباؤهم علي استمرارهم في التعليم أطول وقت ممكن، فأسر هؤلاء الأطفال تعتمد بدرجة كبيرة علي إسهامات أكثر من عضو من أعضائها في الدخل الأسرى، وهي تعاني من انخفاض الدخل وتنتمي للفئات الدنيا في القوى العاملة ، كما أن الأطفال في حاجة إلى العمل لتوفير

---

[1] لمزيد من التفاصيل يمكن الرجوع الي :
نادرة وهدان ونبيلة غنيم : مرجع سابق ، في : ١٠٢ .
عزة كريم وآخرون :" الطفل في المناطق العشوائية "، مرجع سابق ، ص : ١٩٧ .

[2] مريم أحمد مصطفي : مرجع سابق ، ص : ١٤٨ .

[3] عادل عازر وآخرون :" ظاهرة عمالة الأطفال في مصر " مرجع سابق ، ص : ٩٤.

[4] المرجع السابق ، ص : ٩٥ .

المصروف لتلبية احتياجاتهم الشخصية [١]. وفي دراسة نادرة وهدان أثبتت النتائج أن " الطفل شريك العائل الأساسي سواء أكان الأب أو الأم وبمساعدة الاخوة ، أو بدون مساعدتهم . وفي حالة واحدة من العشر حالات يعتبر الطفل العائل الأساسي . إذ إن دخله للإعالة أكبر من دخل الأب العائل[٢] " . وهي حالة طفل عمره ١٢ سنة، يعيش بمفرده في أحد المناطق العشوائية بمنطقة دار السلام . والأهل بمحافظة أسيوط . تتكون أسرته من ٧ اخوة وأب وأم أميين ، والأب فلاح أجير عند أحد أغنياء القرية ، واخوته السبعة لا يعملون . بينما يعمل هو ماسح أحذية متجول بالقاهرة . خاصة في منطقة وسط البلد . وقد بدأ العمل في سن ثماني سنوات، وهو متسرب من المرحلة الابتدائية [٣] .وتشير حالة هذا الطفل إلى ما تتميز به أسر هؤلاء العاملين من زيادة حجمها مقارنة بمتوسط حجم الأسر على مستوى الجمهورية . كما أن المستوى التعليمي للآباء والأمهات منخفض في معظم مفردات العينة، وهناك علاقة بين مهن الآباء وعمالة الأطفال، فالنسبة الكبرى من الآباء ، كانت عمالاً يدويين يليهم عمال الخدمات يليهم الباعة [٤] ، وهذه السمات هى قاسم مشترك بين نتائج الدراسات التى تعرضت لهذا الموضوع، ولقد بلغ حجم الإعالة فى ٧٠% من حالات إحدى هذه الدراسات حوالى ٧ أفراد أو أكثر [٥].

تثبت النتائج الميدانية لإحدى الدراسات أن تسرب الأبناء لا يرجع فقط إلى قلة وعي الآباء بقيمة التعليم إذ إن ٨٠% تقريباً من عينة البحث ألحقوا أبناءهم بالتعليم ، ولكن إلى أسباب أخرى أكثر تأثيرا في تسربهم منها. كراهية المدرسة ، والعامل الاقتصادي سواء لمساعدة الأسرة، أو الإنفاق علي الذات، أو لعدم القدرة علي القيام بالأعباء الاقتصادية للتعليم، والفشل وعدم الرغبة في التعليم، والفجوة بين ما تقدمه المدرسة وبيئة الطفل [٦].إلي جانب انخفاض العائد من التعليم من وجهة نظر هذه الفئات الدنيا من المجتمع . فهي نتيجة لظروفها تبحث عن العائد المباشر الملموس ، ومرحلة التعليم الابتدائية لا تعد الطفل لظروف ومتطلبات البيئة التي يعيش فيها ، كما أن عائد التحاق الطفل بعمل بدلاً من التعليم الذى فشل فيه أفضل من وجهة نظر الأسرة من الاستمرار في التعليم ، كما يفضل أصحاب الأعمال تشغيل الأطفال عن تشغيل خريجي المدارس الصناعية لانخفاض أجورهم، وسرعة تعلمهم ما يطلب منهم من أعمال [٧].

إن الطفل لا يعاني فقط من الحرمان من التعليم ومن فرصة الاستمتاع بطفولة طبيعية . فهو يعاني من مشاكل أسرية إلي جانب الحرمان من الرعاية الصحية الكاملة . سواء كان ذلك لانخفاض وعي الأسرة أو ضيق ذات اليد [٨].

كما يعاني من ظروف سيئة داخل جو العمل يمكن إجمالها فيما يلي [٩]:

---

(١) المرجع السابق ، ص ص : ١٠٢-١٠٤ .
(٢) نادرة وهدان ونبيلة غنيم : مرجع سابق ، ص: ٨٢ .
(٣) المرجع السابق ، ص ص : ٥٤-٥٦.
(٤) عادل عازر وآخرون :" ظاهرة عمالة الأطفال في مصر " مرجع سابق ، ص ص : ١١٤ ١١٥ .
(٥) نادرة وهدان ونبيلة غنيم : مرجع سابق ، ص ص: ٨٢ -٨٣ .
(٦) عادل عازر وآخرون : مرجع سابق ، ص ص : ٩٨-١٠٢ .
(٧) المرجع السابق ص ص ١١٦-١١٧ .
(٨) المرجع السابق ، ص : ١٣٣ .
(٩) المرجع السابق ، ص ص : ١٧٧-١٧٨ .

١-الظروف الصعبة المتصلة بالمحيط المادى للعمل من حيث مواصفات المكان، ونوعية النشاط . وأنواع التلوث مع ما يصاحب هذا من غياب أدوات . وملابس الحماية والوقاية . وأجهزة الأمـــان . وأدوات الإسعاف.

٢-تعامل الطفل مع مواد شديدة الخطورة ، ومع آلات ضخمة مع افتقاده للتدريب المسبق .

٣- كثرة ساعات العمل علي مدي ستة أيام أسبوعيا مع افتقاده للأجازة السنوية .

٤- التعرض للتعب، والمرض ، والإصابة .

٥- تأثر مستقبل الطفل العملي ، وضيق الفرص المتاحة أمامه .

كما أن اختلاط الطفل بالعمال الكبار في بيئة العمل قد يدفعه إلى إدمان بعض المكيفـات [١] ، وتتأثر حياة الطفل النفسية والاجتماعية نتيجة ضيق الوقت أمامه للتفاعل مع من حوله ، إلا أن العلاقـة مع الأسرة تظل قوية في معظم الأحوال رغم ما قد يحدث من صراع علي الأدوار ونضج قبل العمر الزمني للطفل [٢].

إلي جانب تلك المشاكل السابقة تعتبر الهجرة الداخلية إحدى عوامل البطالة في الحضر ، فـهؤلاء المهاجرون الباحثون عن عمل ، يضطرون غالبا إلى العمل في أعمال هامشية متدنية، ومتذبذبة الأجـور لانخفاض مستواهم العلمي ، والمهني ، وقد لا يجدون عملاً يلتحقون به نقصور خطط التنمية الحضريـة عن مواجهة الطلب الزائد علي العمل ، وبالتالي ينضمون إلى صفوف البطالة الموجودة أصلاً . وهذا مـا يتضافر مع عوامل أخرى لتفسير الارتفاع الحاد في معدلات البطالة في مدينة كبيرة كالقـاهرة [٣]. ففـي ١٩٨٦ كان نصيب القاهرة من البطالة السافرة ١٥,٩٥ % من إجمالي البطالة السـافرة بالجمهوريـة ، و٢٨.٩٧ % من اجماليها في حضر الجمهورية رغم أن نصيبها من السكان ٦ سـنوات فـأكثر يعـادل ١٣,١٩% من سكان الجمهورية،و ٢٩,١٢% من سكان الحضر في هذه السن . كما أن نسبة البطالة في حضر الجمهورية أظهر ارتفاعاً في تعداد ١٩٨٦ (٥٥,٠٥ %) عن نسـبتها فـي ريـف الجمهوريـة (٤٤,٩٥%) [٤] ، وهو ما يؤكد أثر هذه الهجرة علي المناطق الحضرية، التي أنشئت أصـلاً كمنـاطق جذب للعمالة بما تحويه من مشروعات ، ومؤسسات اقتصادية متنوعة . إلي جانب هذه البطالة فان كثيراً من المهاجرين يقعون أحيانا في أزمات، ومشاكل مالية مستمرة، رغم زيادة دخلهم عما كان عليه قبـل الهجرة ، وذلك نتيجة لانغماسهم في تعاطي المخدرات والمكيفات . فهم يعانون من عدم الاتزان بيـن النمو الاقتصادي، والنمو الاجتماعي ، فزيادة الدخل تعني النمو من الناحية الاقتصادية، وعدم القـدرة علي استغلال هذه الزيادة فيما ينفع أفراد الأسرة ككل ، يعني التخلف الاجتماعي في الوضع الجديد[٥] .

تؤثر الهجرة أيضا علي الحياة الحضرية في جانب أخر ، وهو أن عدداً كبيراً من المـهاجرين ، لا يتمتعون مثل غيرهم بميزة التعليم ، أو المهارة العلمية التي تسهل عملية التكيف، والانخراط في الحياة

---

(١) نادرة وهدان ونبيلة غنيم : مرجع سابق ، ص : ٣١ .

(٢) المرجع السابق ، ص ص : ١١٦-١١٧ .

(٣) جلال عبدالله معوض : مرجع سابق ، ص : ٢٢ .

(٤) ج.م.ع ، الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء : التعداد السكاني العام ، ١٩٨٦ ، المجلد الثاني ، النتائج النهائية ، اجمالي الجمهورية جدول رقم (٦) ، ص ص : ٣٤،٣٨ .

(٥) عبد المنعم شوقي: مرجع سابق ، ص : ٧٩.

الحضرية . بما توفرد من فرص عمل متميزة . وبالتالي يعانون من انخفاض مستوى معيشتهم. وانخفاض قدرتهم علي التكيف مع الحياة الحضرية. فيتجمعون في أعداد كبيرة نوعا ما- تتزايد بمرور الوقت- في أماكن خاصة بهم بالقرب من معارفهم وأقاربهم ، يعيشون فيها بنفس نمط حياتهم الريفية . مما يتسبب في وجود جيوب ريفية داخل المدن، مثل منطقتي الشرابية . والخازندارة بالقاهرة [1].إلي جانب أن المهاجر - نتيجة ما يعانيه من سوء مستواد الإقتصادى سواء بالعمل الهامشي أو البطالة- فإنه ينزوى بنفسه وبأسرته في الأطراف الفقيرة للمدن . حيث يعيش في بيئة سكنية متدهورة لا تكلفه عبئا اقتصاديا جديدا فوق أعبائه . ومن ثم نجدهم متزاحمين في هذه الأحياء الفقيرة ، والتي قد تسمي بالعشوائيات، أو الأحياء المتخلفة ، والتي ظهرت كرد فعل للتناقض بين زيادة السكان ، وقدرة هذه المدن الإسكانية علي استيعابهم وقدراتهم الاقتصادية . وهو ما يوجب التعرض لمشكلة الإسكان كأحد المشاكل التي ظهرت في المجتمع المصرى في العقدين الأخيرين لعدد من الأسباب.

مشكلة الإسكان :

إن السكن مطلب هام للإنسان بعد الغذاء والكساء ، فهو يحتاج إلي مأوى ملائم يتوفر فيه الحد الأدني من الشروط الصحية والأمنية التي تحافظ علي خصوصيته [2]. وفي جميع الدول -عامة - يحدث تدهور في الظروف المعيشية ، والبيئية للأفراد أثناء التوسع ، والتحول الحضرى، وفي الدول النامية - خاصة- يصل هذا التدهور إلي نسب أعلي مع النمو السكاني المتسارع . والتوسع الحضرى غير المخطط، فيمتد الحضر بطريقة عشوائية ، ليزحف علي الأراضي المجاورة ، ويتكدس الأفراد في حيز غير معد أساسا لاستيعاب هذه الأعداد المتزايدة باستمرار. والنتيجة هي مزيد من النمو المشود ، غير المتوازن في جميع القطاعات، ولا سيما في قطاع الإسكان ، حيث تتدهور حالة المساكن القائمة مع تزايد عدد الأفراد الذين يشغلونها ، ويعاني المجتمع المصرى ، خاصة الذين يعيشون في المدن الكبرى- ولفترة غير قصيرة -من عجز شديد في المساكن لمقابلة النمو السكاني مع تدهور مستويات الإسكان القائم ، وعدم تواؤمه مع البيئة المحيطة به " [3] .

إن دراسة مشكلة الإسكان يجب أن تتم في إطار مناقشة العديد من الجوانب الاقتصادية، والاجتماعية والبشرية [4].

فهي نتاج للزيادة السكانية، وضعف الاستثمارات المطلوبة لمواجهة هذه الزيادة ، والفقر، وانخفاض الوعي بسبل استخدام مكونات البيئة علي المستوى القومي. وقصور نظرة السكان وبالذات المهاجرون من الريف إلي المدينة حيث يصرون علي التواجد في المدينة رغم ما بها من تزاحم ومشاكل . وتعود جذور هذه المشكلة في مصر إلي وقت نشوب الحرب العالمية الثانية. إلا أن المهم في هذه الدراسة هو الوضع بعد الثورة. لأنه سبب للوضع الحالي حيث أصدرت الحكومات المتعاقبة بعد الثورة عددا من

---

(١) لمزيد حول ترييف المدينة يمكن الرجوع إلي :
- جلال عبدالله معوض : مرجع سابق ، ص ص : ٢٢-٢٣ .
- عبد الفتاح جلال وآخرون : مرجع سابق ، ص : ١٤٧.
- السيد الحسيني :" الاسكان والتنمية الحضرية " ، مرجع سابق ، ص ص ٣٠-٣١ .
- ميشيل فواد جورجي : مرجع سابق ، ص ١٨١.

(٢)Wikan, Unni, Op. Cit., p. 123.

(٣) عزة عبد العزيز سليمان ، سنودة سمعان سنوده :" التوسع الحضرى ومشكلة الاسكان في مصر ، مع الاشارة لمحافظة القاهرة " في " ندوة التوسع الحضرى " (معهد التخطيط القومي بالقاهرة ، ١٩٨٩) ص : ٢٩٧ .

(٤)Wikan, Unni, Op. Cit,, p. 123.

القوانين التي تنظم العلاقة بين المالك والمستأجر. لحماية الأخير كما صدر القانون ١٦٨ العام ١٩٦١ لتخفيض القيمة الايجارية، وتخفيض الضرائب العقارية، وتحديد القيمة الايجارية ، وظل ساريا حتى صدر قانون جديد للإسكان في ١٩٧٧.

بعد قوانين التأميم تأثر سوق الإنشاء كثيرا ، لأن قدرات القطاع العام لم تستطع الوفاء بمفردها بما تحتاجه البلاد من وحدات سكنية، فبدأ تخفيف القيود علي القطاع الخاص . ليقدم إسهاماته في هذا المجال و ظل النمط السائد للمساكن هو الإيجار، وظهر نمط التمليك في أواخر الستينيات، ثم انتشر واستشرى وتمكن في أواخر السبعينيات وحتى الآن .نتيجة لتزايد الهجرة الخارجية في السبعينيات وما صحبها من نقص العمالة في قطاع البناء والتشييد بالحضر ، وازدياد دخول المهاجرين بالخارج وكذا ارتفاع أجور العمال المتبقين بالداخل زادت الهجرة الداخلية من القرى إلي المدن ، للعمل في قطاع الإسكان بعد تزايد الطلب عليه ، فزاد الطلب الكلي علي السكن بالمدن . فبدأت ظاهرة الإسكان العشوائي، و إسكان العشش ، فحدث ارتفاع كبير وملحوظ في أسعار الاراضي وعائد الاستثمارات العقارية في الثمانينيات مقابل غيرها من الاستثمارات، فظهر الإسكان المتميز الذى يفوق إمكانات الطبقة محدودة الدخل ، فظهرت وازدادت ظاهرة خلو الرجل ، التي تعوض المالك عن نقص الاستثمار في الإسكان عن نظيره في غيره ليصبح الإسكان أكثر فائدة ، كما ظهرت في هذه الفترة ظاهرة تخزين الأغنياء لعدد من الشقق الخالية لحين ارتفاع ثمنها استفادة من آثار هذه الأزمة التي عاني منها السواد الأعظم من الشعب، والذى لا يستطيع الحصول علي السكن المناسب لإمكانياته، والذى كان يحصل عليه في الخمسينيات والستينيات من خلال مشاريع الإسكان الشعبي بالإيجار المدعم ، وفي مناطق متطرفة من المدن ، وبعيدة نسبيا عن العمران . إلا أن الدولة قد تخلت في أواخر السبعينيات عن سياسة إنشاء المساكن الشعبية بهدف التأجير ، وتحولت كلية إلي نمط التمليك [١]. لقد ظلت مشكلة الإسكان محتملة بصورة ، أو بأخرى حتى عام ١٩٧٤ [٢]. ثم تفجرت المشكلة نتيجة لعدد من الأسباب منها : [٣]

١-الزيادة السكانية والنمو الاقتصادي.

٢- زيادة النمو الحضري .

٣-غياب البعد المكاني في الخطط القومية .

٤-غياب الخطط القومية المتكاملة في السبعينيات ، وتقلص دور القطاع العام .

لذلك أولت الدولة قطاع الإسكان عناية خاصة منذ بداية الثمانينيات من خلال استثمارات الخطط الخمسية المتتابعة إذ بلغت الاستثمارات في الخطة الخمسية الأولى ٦٢٨٩ مليون جنيه ، وفي الخطة الخمسية الثانية ١٣٣٩٥ مليون جنيه. أى ما يزيد عن الضعف ، وفي الخطة الخمسية الثالثة بلغت الاستثمارات ٢٠٥٤٧ مليون جنيه، وهو أكثر مما استثمر خلال العشر سنوات السابقة ، ولقد احتل الاستثمار في قطاع الإسكان الترتيب الثالث في ترتيب القطاعات الاستثمارية بعد الصناعة والتعدين (١٩,٨%)، والنقل والموصلات والتخزين (١٦,٩%) إذ بلغت أهميته النسبية ١٠,٨% من جملة استثمارات القطاعين العلم والخاص . أسهمت فيها الحكومة ، وقطاع الأعمال العام بنسبة ٦,٩٦% ، والقطاع الخاص والتعاوني

---

(١) ممدوح الوني : مرجع سابق ، ص : ٣٢-٣٤
وسعيد علي خطا ب : مرجع سابق ، ص ٢٨.

(٢) ميلاد حنا :" أريد مسكنا مشكلة لها حل "(القاهرة ، مكتبة . روزا ليوسف ١٩٧٨). ص : ٣١ .

(٣) عزة عبد العزيز سليمان ، شنودة سمعان شنودة ، مرجع سابق ص ص : ٣٠٥-٣١٢.

بنسبة ٩٣.٤% . ولا تدخل الاستثمارات التى تقوم بها الحكومة وتنفذها شركات القطاع الخاص فى إسهامات الحكومة . وقطاع الأعمال في هذا المجال [١].وبالطبع لا تدخل إسهامات الأفراد الشخصية فى حساب إسهامات القطاع الخاص . إن ما أنجز من وحدات خلال الفترة ٨٢/٨٣-٩٧/١٩٩٨ بلغ ٢٥١٣ ألف وحدة سكنية منها ٦١.٨% إسكان اقتصادي . و٢٢.٨% متوسط ، و ٨.٦% فاخر ، وذلك بالحضر و٦.٨% إسكان اقتصادي بمناطق الإصلاح بالريف . وهو كل ما يخص الريف من وحدات سكنية ، بينما حظي الحضر بنسبة ٩٣.٢% من هذه الوحدات . قام القطاع الخاص بتنفيذ ٩٥% منها [٢].وهذه الأرقام لاتقابل زيادة الطلب علي السكن نتيجة التزايد السكاني - بالذات في مواقع دون أخرى-. فالخطة الرابعة توضح أن معظم هذه الاستثمارات والوحدات موجهة إلى مناطق الإصلاح، والمدن الجديدة ، وأماكن التوسعات بالمدن القديمة [٣] .بالتالي يظل الوضع داخل المدن كما هو.فقد أظهرت الدراسة أن أغلب الامتدادات العمرانية في هذه الفترة جاءت عشوائية ، لا تتوفر بها المواصفات الفنية، و تفتقر إلى الخدمات و المرافق ، مما شكل عبئا علي موارد الدولة من ناحية ، و اختلالا في التوازن بين أحياء المدينة من ناحية أخرى . وأخطر مظاهر هذا النمو العشوائي فى هذه الفترة سكنى العشش و المقابر و التلاحم القروي -المديني و تدهور الأحياء السكنية القديمة والنمو المشوه في الهوامش " [٤]

لقد حظيت مشكلة السكن العشوائي في السنوات الأخيرة باهتمام المسئولين علي كافة المستويات - خاصة- بعد ما أظهرته أحداث زلزال أكتوبر ١٩٩٢من تصدع مساكن هذه المناطق ، وما سببه من خسائر مادية وبشرية [٥] . فبدأ الاهتمام بالدراسات التي ركزت اهتمامها علي حصر هذه المناطق، و أسباب نشأتها ، و سبل علاجها ،ولم يبدأ الإنفاق الموجه إلى تطوير العشوائيات إلا في شهري مايو و يونيو ١٩٩٣[٦]

لقد دلت الإحصاءات المعلنة علي أن هذه المناطق العشوائية تتركز في محافظة الدقهلية التي بها ١٠٩ مناطق عشوائية مساحتها ٥كم٢أي ١٤%من مساحة المحافظة تضم ٦٤٨الف نسمة، تشكل ٦,٣٦ % من جملة سكان العشوائيات في عام١٩٩٣ ، تليها محافظة القاهرة ، التي تضم ٧٩ منطقة عشوائية مساحتها ٢٨كم٢بنسبة ١٣,٧% من مساحة المحافظة، و بها ألف نسمة يشكلون ٢١,٥٢%من سكان العشوائيات علي مستوي الجمهورية ، و بذلك تكون القاهرة رقم واحد في عدد سكان العشوائيات بها ، تليها محافظة الجيزة التي بها ٣٩٨ ألف نسمة . أي ما يوازي ١٣,٧٢%من سكان عشوائيات الجمهورية يعيشون في ٣٢منطقة عشوائية مساحتها ٤٤كم٢ أي ما يوازي ٤,١٦% من مساحة المحافظة ، ثم الإسكندرية التي يسكن مناطقها العشوائية ١١١٣ ألف نسمة يشكلون ١٠,٩٢%من جملة سكان العشوائيات بالجمهورية يعيشون في ٤٠منطقة عشوائية مساحتها ١٣كم٢بنسبة ٤,١٤%من مساحة المحافظة ، و بعد ذلك تتوالى باقي المحافظات التي تضم مناطق عشوائية . إلا أن التركز السكاني بها ليس بالخطورة التي تظهر في هذه المحافظات ، فكثافة السكان بمناطق الإسكندرية العشوائية ٨٥ألف نسمة لكل كم٢ ، تليها الكثافة في القاهرة ٧٩الف نسمة لكل كم٢ ، ثم محافظة أسيوط ذات الكثافة ٦٦الف

---

[١] ج.م.ع ، وزارة التخطيط : خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية لعام ١٩٩٨/٩٩" مرجع سابق ، ص ص : ٦٢-٦٤.
[٢] المرجع السابق ، ص : ١٦١ .
[٣] ج.م.ع . وزارة التخطيط "الخطة الخمسية الرابعة للتنمية الاقتصادية و الاجتماعية لعام ١٩٩٨/٩٩-٢٠٠١ ٢٠٠٢"مرجع السابق ، ص ص:٩١-٩٢.
[٤] فتحي مصيلحي " تطور العاصمة المصرية و القاهرة الكبري "(القاهرة ،المدينة المنورة)١٩٨٨،ص:٣٧٧ .
[٥] ممدوح الولي : مرجع سابق ،ص:٢٥٤.
[٦] المرجع السابق ، ص : ٢٦٥ .

نسمة لكل كم٢ بالمناطق العشوائية التي لا تضم سوي ٤٠١ ألف نسمة . يعيشون في٤٩ منطقة عشوائية مساحتها ٦كم٢و يشكلون٣.٩٣%من جملة سكان العشوائيات وبالطبع فانه مع فقر الخدمات، وانتشار الأمية المعروف بين هؤلاء السكان، تعتبر هذه المحافظة مصدر قلق أشد من غيرها نتيجة هذا التركز في ظل الحرمان الذي سبق الحديث عنه في الفروق بين الريف والحضر ، يلي هذه المحافظة من حيث الكثافة السكانية في العشوائيات محافظة بور سعيد (٥٩) . ثم محافظة الدقهلية والغربية (٤٣الف نسمة لكل كم٢ في كل منها) . ثم أسوان (٣٦) ، ثم المنيا و البحيرة (٣٥). ثم القليوبية (٣٤)، ثم الجيزة (٣٢)[١] .

إن تعداد ١٩٩٦يوضح في نتائجه الأولية تغيرا عن الأرقام السابقة في حجم العشوائيات ببعض المحافظات [٢] فتطور أعدادها هو : بالقاهرة (٦٨ بدلا من٤٧) بالإسكندرية . (٦٩ بدلا من ٤٠)بالجيزة (٣٧ بدلاً من ٤٠) بالمنيا (١٣بدلاً من ٣٠) . الغربية (٥٩ بدلاً من ٧٩) . قنا (٦٧ بدلاً من ٨) ، الفيوم (٢٨ كما هي) . كفر الشيخ (٥٨ بدلا من ٤٦) [٣]. وبالطبع فقد أجرى العديد من التطوير لهذه المناطق خلال الفترة السابقة . حيث وفرت الدولة الاستثمارات اللازمة ، والتي بلغت منذ مايو عام ١٩٩٢ نحو ١,٨ مليار جنيه يخص نشاط الطرق ٣٨٨,٦ مليون جنيه . ونحو ٣٤٦,٦ مليون جنيه لنشاط الكهرباء ، ونحو ٤٩٥,٤ مليون جنيه لنشاط الصرف الصحي ونحو مبلغ ٤٥٢,٤ مليون جنيه النشاط مياه الشرب ونحو ١٠٥,٨ مليون جنيه لنشاط التخطيط ، والنظافة العامة . وقد بلغ عدد المستفيدين منذ بدء تطوير المرافق المختلفة بالمناطق العشوائية ٤,٣ مليون نسمة ، كما بلغ عدد المناطق العشوائية المتوقع الانتهاء منها في نشاط الطرق ٢٢٠ منطقة ،وفي نشاط الكهرباء ٣٣١ منطقة، وفي نشاط الصرف الصحي ٣٦٧ منطقة ، وفي نشاط مياه الشرب ٣٣٠ منطقة . ومع نهاية عام ١٩٩٨/٩٧ فانه من المتوقع أن تنتهي مشكلة البنية الأساسية بالمناطق العشوائية ، ويتم تطويرها، وتنميتها،وتحويلها إلي مناطق حضرية في كل من محافظات المنيا ،وأسيوط ،وسوهاج ،وقنا ،وأسوان [٤]. وتشير نتائج التعداد الأخير إلي خطورة معدلات نمو السكان بها : فهي ٧.٧ % سنويا في شياخة منية السيرج في قسم الساحل و٤% في شياخة البساتين الغربية في قسم البساتين وكلاهما يقع في القاهرة ، بينما يبلغ هذا المعدل في شياخة بولينو في قسم محرم بك بالإسكندرية ١٢.٤% ،سنويا وبلغ في شياخة الدخيلة بقسم الدخيلة في الإسكندرية٣,٥% سنويا[٥].وهى معدلات لا تقارن في ارتفاعها بمعدل النمو السنوى علي مستوى الجمهورية سواء في الريف(٢,٢٦%)أو الحضر (١,٨٥%) في المتوسط [٦]. ولذلك تعتبر هذه المناطق قنابل موقوتة، لا تعاني فقط من التحضر السريع ومشاكله، ولكنها تهدد كيان المجتمع كله بالمخاطر . حيث تربط بعض الدراسات بين هذه المناطق، وانتشار العنف والتطرف في المجتمع ، فكثير من مرتكبيهما يختبئون فيها [٧].كما أنها تكون " مسرحا لتكثير من التفاعلات الاجتماعية ، والتناقضات التي تجد المناخ مهيأ لها ، كما تنتشر فيها الانحرافات الاجتماعية ، كالبغاء والمخدرات

---

[١] رئاسة مجلس الوزراء ، ،مركز المعلومات و دعم اتخاذ القرار"نشرة المعلومات للتنمية (العدد الثالث ،اغسطس ١٩٩٣)ص:٧

[٢] يعود هذا الاختلاف الى عاملين الاول التطور خلال الفترة ٩٣-١٩٩٧التاني اختلاف أسلوب التقدير بين المصدرين

[٣] ج.م.ع ، الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء :" ملخص نتائج التعداد العام للسكان والإسكان والمنشآت لعام ١٩٩٦ " ، مرجع سابق ، ص ص : ٧-٨ .

[٤] ج.م . ع ، وزارة التخطيط : خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية لعام ١٩٩٩/٩٨ : مرجع سابق ، ص : ٢٠٦ .

[٥] ج.م.ع، الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء :" ملخص نتائج التعداد العام للسكان والاسكان والمنشآت لعام ١٩٩٦ " مرجع نسابق ، ص ص: ٧-٨ .

[٦] المرجع السابق ، ص : ١.

[٧] علي الصاوى : مرجع سابق ، ص : ٧٠-٧٧.

، والإدمان والسرقة . وتنتشر بين قاطني هذه الأماكن البطالة ، إذ ينتظرون طويلاً للحصول علي عمل . وكذلك فهم كثيرا ما يؤدون الأعمال الهامشية ، التي لا تستغرق كل وقتهم . كما أن هذه الأعمال تتطلب منهم التردد بشكل يومي علي قلب المدينة ، التي تضم أفرادا من مستويات اجتماعية متفاوتة قياساً إلي حياة هذه المجتمعات . ويدفعهم ذلك إلي ارتكاب الجرائم، كالسطو والسرقة، ثم يلوذون بالهروب والاختفاء في هذه المجتمعات التي كثيراً ما تكون خارج حدود القانون" [1].

إن السكن العشوائي – كأحد نتائج الهجرة الداخلية من الريف للمدينة – يأخذ ملمحا خاصا في محافظة القاهرة ، فهو لا يتناسب مع مكانتها الحضارية والثقافية ، كما أنها تضم بين سكانها أكثر من خمس سكان العشوائيات بالجمهورية . وبالتالي سيتم التعرض في السطور القادمة لدراسة النمو السكاني لمدينة القاهرة وما صاحبه من آثار مختلفة .

النمو السكاني لمدينة القاهرة وآثاره المختلفة :

إن التعدادات السكانية المتوالية ، هي مصدر البيانات عن عدد السكان سواء بالجمهورية ، أو المحافظات ، ومنها يتضح أن عدد سكان القاهرة قد تضاعف تقريبا خلال الفترة ١٨٨٢ – ١٩٢٧. أى في حوالي ٣٥ سنة ، بينما استغرق التضاعف التالي ٢٠ سنة من ١٩٢٧ إلي ١٩٤٧ ، والتضاعف التالي ١٩ سنة من ١٩٤٧-١٩٦٦ ، ثم بدأ معدل الزيادة في التباطؤ التدريجي بعد ذلك رغم استمراره أعلي من نظيره علي مستوى الجمهورية في معظم الفترات ، كما يتضح من الجدول التالي .

جدول رقم (٨)

تطور عدد سكان الجمهورية والقاهرة خلال سنوات التعداد المختلفة

عام التعداد	عدد سكان الجمهورية بالألف	% للزيادة عن التعداد السابق	عدد سكان القاهرة بالألف	% للزيادة عن التعداد السابق
١٨٨٢	٦٧١٢	سنة الأساس	٣٩٨,٤١	سنة الأساس
١٨٩٧	٩٦٦٩	٤,٠٥	٥٣٥,٠٣٦	٣٤,٢٩
١٩٠٧	١١١٩٠	١٥,٧٣	٦٧٨,٤٤٣	٢٦,٨
١٩١٧	١٢٧١٨	١٣,٦٦	٧٩٠.٩٣٩	١٦,٥٨
١٩٢٧	١٤١٧٨	١١,٤٨	١٠٧٣,٦٤٧	٣٥,٧٤
١٩٣٧	١٥٩٢١	١٢,٢٩	١٣١٢,٧٦٧	٢٢,٢٧
١٩٤٧	١٨٩٦٧	١٩,١٣	٢٠٧٩,٥٧٥	٥٨,٤١
١٩٦٠	٢٦٠٨٥	٣٧,٥٣	٣٣٤٨,٧٧٦	٦١,٠٣
١٩٦٦	٣٠٠٧٦	١٥,٣	٤٢١٩,٨٥٣	٢٦,٠١
١٩٧٦	٣٦٦٢٦	٢١,٧٨	٥٠٧٤,٠١٦	٢٠,٢٤
١٩٨٦	٤٨٢٥٤	٣١,٧٥	٦٠٦٨,٦٩٥	١٩,٦
١٩٩٦	٥٩٣١٢,٩١٤	٢٢,٩٢	٦٨٠٠,٩٩٢	١٢,٠٧

[1] نادرة وهدان :" تاثير البطالة علي زيادة معدلات الجريمة في مصر " (معهد التخطيط القومي ، مذكرة خارجية رقم ١٥٢٦ ، مايو ١٩٩١) ص : ١٤.

المصدر

البيانات الخاصة بسكان الجمهورية عن :

ج.م.ع ، المركزى للتعبئة العامة والإحصاء : " الكتاب الإحصائي السنوي ١٩٩٢ -١٩٩٧" مرجع سابق . ص :١٦ .

البيانات الخاصة بالقاهرة من ١٨٨٢ إلي ١٩٧٦ عن:

ج.م.ع ، الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء : " التعداد العام للسكان ١٩٧٦ – ح١ محافظة القاهرة " . النتائج التفصيلية ص : ٢٤ .

البيان الخاص بالقاهرة عن عام ١٩٨٦ :

ج.م.ع ، الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء : " التعداد العام للسكان ١٩٨٦"- محافظة القاهرة ، المجلد الثاني . النتائج النهائية . جدول رقم (١١).

البيان الخاص بالقاهرة والجمهورية عن عام ١٩٩٦:

النتائج النهائية لتعداد العام للسكان والإسكان والمنشئات لعام ١٩٩٦ مجلة اجمالى الجمهورية ، ج١، جدول رقم (٢) .

من الجدول السابق يتضح ما لأثر الهجرة الداخلية من دور كبير في النمـــو السـكاني لمدينـة القاهرة. حيث يتفق اتجاه الزيادة السكانية بها مع اتجاه زيادة التحضر . وفي نفس الفترات تقريبـاً [١] . فحتى عام ١٩٦٦ ظل معدل النمو السكاني بالقاهرة أعلي كثيراً . ويصل إلي أضعاف معدل نمـو سـكان الجمهورية . وهو ما يؤكد أن الهجرة الداخلية سمة بارزة منذ القدم في كيان مصر السكاني ، فهي مـن أقوى عوامل تشكيل الكثافة ، وإعادة تشكيلها ، وتراكمها فهي الجانب الديناميكي ، والبعد الحركي لتوزيـع السكان، فهي عامل تعرية وعملية إرساب بشرى . وهي المسئولة عن النمو المريد لمدينـة القـاهرة [٢] فهذه الهجرة تفوق في أثرها علي مدينة القاهرة أثر الزيادة الطبيعية ، والامتداد المكاني لمدينة القـاهرة، وقد فاقت في حجمها ونتائجها تجارب أغلب المدن في العالم [٣].وقد شملت هذه الـهجرة الـهجرة مـن الريف، ومن المدن الصغيرة والتقليدية إلي العاصمة،مثلما حدث في الكثير من المدن الكبرى في الشـرق الأوسط [٤].وهو وضع نتج عن الاعتقاد بأن العمل بعيداً عن العاصمة هو نوع من العقوبـة ، وخاصـة بالنسبة للمناطق النائية – وذلك في ظل مركزية السلطة والحكم بها – وهو ما كان يحدث أحيانا من نقـل الموظفين إلي المناطق النائية كنوع من العقاب لهم ، وهو ما جعل العمل بالعاصمة شرفاً وأملاً يسـعى إليه المهاجرون كلما وجدوا إلي ذلك سبيلاً [٥].وبذلك النمو السكاني المتزايد وصلت القاهرة إلي الـترتيب الحادى والعشرين بين مدن العالم من حيث عدد السكان [٦].

التطور الإداري لمدينة القاهرة :

لمواجهة الزيادة المستمرة في عدد السكان، وضرورة توفـير الخدمـات الأمنيـة، والصحيـة، والمرافق .. إلخ لجأت الحكومة المصرية إلي تقسيم المحافظة إلي عدة أقسام إدارية علي مراحل متعـددة، تظهر من خلال التعدادات السكانية المختلفة [٧].

---

(١) *الفصل الحالي : ص : ٥٩ .*

(٢) جمال حمدان : مرجع سابق ، ص ص: ١٧٢-١٧٣.

(٣) عزت حجازى :" القاهرة ، دراسة في ظاهرة التحضر "(القاهرة ، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية ، ١٩٧١) ، ص ص: ١٩-٢٠ .

(٤) فينسنت فرانسيس كوستيللو : مرجع سابق ، ص : ١٨٢ .

(٥) أحمد عبد الرحمن :" مشكلة الهجرة الداخلية والحكم المحلي في مصر " في " الهجرة من الريف إلي المدن في الوطن العربي " (المعهد العربي إنماء المدن ،١٩٨٦) ص : ٢١٥.

(٦) ج.م.ع ، الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء :" ملخص نتائج التعداد العام للسكان والاسكان والمنشآت لعام ١٩٩٦" مرجع سابق ، ص: ٣ .

(٧) ج.م.ع ، الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء :" التعداد العام للسكان والاسكان ١٩٧٦، النتائج التفصيلية ، ح١ ، محافظة القاهرة "، مرجع سابق ؟، ص ص : ج-د

قبل عام ١٨٨٢ قسمت القاهرة إلي ٨ أقسام إدارية سمي كل منها شعبياً بالثمن

- من عام ١٨٨٢ حتى عام ١٩٢٧ احتوت ١٥ قسما إداريا .
- من عام ١٩٢٧ حتى عام ١٩٣٧ شملت ١٦ قسما إداريا
- عام ١٩٤٧ حتى عام ١٩٦٠ قسمت إلي ٢١ قسما إداريا .
- في تعداد ١٩٧٦ كان بها ٢٦ قسما إداريا .
- في تعداد ١٩٨٦ ثم تقسيمها إلى ٣٤ قسما إداريا[١].
- في تعداد ١٩٩٦ أصبح بها ٣٨ قسما إداريا [٢].

ويوضح تعداد ١٩٨٦ تشوه التوزيع السكاني بين الأقسام الإدارية المختلفة لمدينة القاهرة علي النحو التالي[٣] :

أ- ثلاثة أقسام يزيد عدد السكان بكل منها علي ٤٠٠ ألف نسمة ويقلون عن ٥٠٠ ألف نسمة، وهي حلوان، والمطرية، والبساتين .

ب- خمسة أقسام يزيد عدد السكان بكل منها علي ٣٠٠الف نسمة ويقلون عن ٤٠٠ ألف نسمة، وهي الساحل، وحدائق القبة، والزيتون، وعين شمس، والزاوية الحمراء .

ويتركز في هاتين الفئتين حوالي نصف سكان القاهرة ، بينما يتوزع النصف الآخر علي الستة والعشرين قسما الباقية ، مما يشير إلي ارتفاع معدلات التزاحم بها، وما ينتج عن هذا التزاحم من مشاكل كثيرة .

ج- ثلاثة أقسام يزيد عدد السكان بكل منها علي ٢٠٠ ألف نسمة ، ويقلون عن ٣٠٠ ألف نسمة وهي : بمصر الجديدة ، والشرابية ، وروض الفرج .

د- اثني عشر قسما . يزيد السكان بكل منها علي ١٠٠ ألف نسمة، ويقلون عن ٢٠٠ ألف نسمة وهي : السيدة زينب ، و الخليفة، وبولاق، والدرب الأحمر ، وشبرا، والوايلي، ومدينة نصر ، ومصر الجديدة ، والنزهة ، والسلام، ومنشأة ناصر والمرج .

هـ - ستة أقسام. يزيد عدد سكان كل منها علي ٥٠ ألف نسمة ويقلون عن ١٠٠ ألف نسمة وهي : التبين ، والمعادى، وعابدين، والجمالية، وباب الشعرية، والظاهر .

و- خمسة أقسام يقل عدد سكان كل منها عن ٥٠ ألف نسمة هي : ١٥ مايو ، والموسكي ، وقصر النيل، والأزبكية، والزمالك .

أما النتائج الأولية لتعداد ١٩٩٦ تشير إلي تغير الوضع في هذه الأقسام ، فقد ظهرت فئة أخرى أعلي من ٥٠٠ ألف نسمة وأقل من ٧٠٠ ألف نسمة . وأظهر التوزيع السكاني للأقسام ما يلي [٤]:

أ- قسمان عدد سكان كل منها يزيد علي ٥٠٠الف نسمة، ويقل من ٧٠٠ ألف نسمة وهما : البساتين وحلوان وبهما ١٧,٣٥ % من جملة سكان القاهرة .

---

(١) ج.م.ع. ، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء : "التعداد العام للسكان والاسكان ١٩٨٦ ، نتائج تعبئة ،المجلد الاول ، ج١،محافظة القاهرة"، ص: ٤.
(٢) ج.م.ع ، الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء :" النتائج الاولية للتعداد العام للسكان والاسكان والمنشآت لعام ١٩٩٦ في اقسام محافظة القاهرة"، مرجع سابق ، ص ص : ١-٣ .
(٣) أحمد النكلاوى : المدينة وظاهرة التجزئة الحضرية ، القاهرة دراسة حالة " (كلية الآداب جامعة القاهرة . ١٩٩٠)، ص ص : ٢٦٠-٢٦١.
(٤) ج.م.ع ، الجهاز المركزى للتعبئة والاحصاء :" النتائج الاولية للتعداد العام للسكان والاسكان والمنشآت لعد ١٩٩٦ في أقسام محافظة القاهرة " مرجع سابق ، ص ص : ٧-٩.

ب- قسمان. عدد سكان كل منهما يزيد على ٤٠٠ ألف نسمة. ويقل عن ٥٠٠ ألف نسمة وهما : المطرية. وعين شمس . وبهما ١٤.٣ % من جملة سكان القاهرة .

ج-ستة أقسام يقل عدد سكان كل منها عن ٤٠٠ ألف نسمة، ويزيد علي ٣٠٠الف نسمة وهي : السلام . والساحل . ومدينة نصر أول. والزيتون وحدائق القبة، والزاوية الحمراء. ويقطنها ٢٨,٩٣٣ % من جملة سكان القاهرة .

من ذلك يتضح أن ٦٠,٥٨ % من سكان القاهرة يعيشون في ١٠أقسام من جملة أقسامها الثمانية والثلاثين . وهذه الأقسام فيما عدا قسم حدائق القبة. كلها تحوى ضمن نسيجها العمراني مناطق عشوائية، كما سيتضح فيما بعد .

د- ثلاثة أقسام، عدد سكان كل منها أكثر من ٢٠٠الف نسمة ، وأقل من ٣٠٠الف نسمة، وهي : الشرابية، والمرج ، ومصر القديمة، ويمثل عدد سكانها معا ١٠,٥٢ % من جملة سكان القاهرة .

هـ - ستة أقسام عدد سكان كل منها يزيد علي ١٠٠الف نسمة ، ويقل عن ٢٠٠ ألف نسمة وهي : الخليفة، وروض الفرج، ومنشأة ناصر، والسيدة زينب ، والنزهة ، ومصر الجديدة، ويمثل عدد سكانها معا ١٤,٦٢ % من جملة سكان القاهرة .

و- اثنا عشر قسما . عدد سكان كل منها يزيد علي ٥٠ ألف نسمة ، ويقل عن ١٠٠الف نسمة ، وهي : الوايلي ، وشبرا . والدرب الأحمر ، وبولاق ، والمعادى، ومدينة نصر ثان ، و ١٥ مايو، والظاهر ، وباب الشعرية، والتبين. والجمالية، وطرة ، ويمثل سكانها ١٢,٢٨ % من جملة سكان القاهرة .

ز- ستة أقسام، عدد سكان كل منها يقل عن ٥٠ ألف نسمة، وهي : عابدين ، والأزبكية ، والموسكي، والزمالك، وقصر النيل، ومدينة بدر ، ويسكنها ٢,٠١ % من سكان القاهرة .

ولم تتوفر بيانات عن قسم الأمل منفصلاً حيث انضمت إحصاءاته ضمن قسم مصر الجديدة. من هذا التوزيع يتضح استمرار التوزيع المشوه للسكان داخل العاصمة ، وتركزها في أماكن تصنف- تبعا للطبقة الاجتماعية- إلي مناطق الأطراف الريفية الحضرية (مثل البساتين والمطرية وحلوان) ، ومناطق الأطراف الحضرية، والحضرية المتخلفة ، ومنخفضة التحضر (مثل الساحل ،وحدائق القبة ، والزيتون وعين شمس ، والزاوية الحمراء) . مما يعني أن أكثر من نصف سكان المدينة يجنح نمط حياتهم إلي الريفية [1].

ويتضح منه أيضا ثبات عدد من الأقسام في فئاتها مما يشير إلي انخفاض الزيادة السكانية بها نسبيا عن غيرها وعددها ٢١ قسماً .

هبط ٦ أقسام من فئاتها إلي فئات أقل، ولم يتضح في البيانات الأولية لتعداد ١٩٩٦ ، هل تم تغيير إداري بهذه الأقسام أم لا .

ارتفع ٦ أقسام من فئاتها إلي فئات أعلي، وأيضا لم تتوفر بيانات عن التقسيم الإداري لها .

إلا أن الأقسام الأربعة المنشأة هي: الأمل ويضم في الإحصاءات مع قسم مصر الجديدة ومدينة بدر تقع علي أطراف مصر الجديدة ويضم ٢٤٨ نسمة فقط لا يؤثرون كثيراً في المكان النسبي لقسم مصر الجديدة الذى لم يغير مكانه في التصنيف السابق والقسم الثالث هو مدينة نصر ثان وهو نتج عن انقسام قسم

---

(١) أحمد النكلاوى : مرجع سابق ، ص ص: ٢٦٢-٢٦٣ .

مدينة نصر إلي قسمين الأول ارتفع عن الفئة التى كان يقع بها قسم مدينة نصر سابقا (١٠٠-٢٠٠ ألف نسمة) إلي فئة ٣٠٠-٤٠٠ ألف نسمة وانخفض الثاني إلي فئة ٥٠-١٠٠ ألف نسمة . ويوجد بالقسم الأول ثلاث مناطق هامشية . هي عزبة الهجانة، وعزبة العرب، وعزبة نصار – وبقي القسم الرابع . وهو قسم طرد، وينتمي إلى المنطقة الواقعة بين حلوان، والتبين وكلاهما تم ينخفض من مكانه .

وبذلك يمكن استنتاج أن الانخفاض والارتفاع لم يرجعا في الأساس إلي تغيير التقسيم الإداري لأقسام وأحياء القاهرة ، ولكنه يعود بصفة أساسية إلي حركة السكان فيما بينها. حيث إن هناك أقساماً قامت بطرد عدد غير قليل من سكانها إلي مناطق أخرى نتيجة للزحام ، أو انخفاض مستوى الحياة بها. وقدرة بعض السكان علي السكن بأماكن أخرى أكثر ملاءمة لهم . وأن هناك أماكن بها مساحات تستوعب الزيادة من السكان لدرجة تغيير وضعها النسبي بين فئات الفرق بين كل منها ١٠٠الف نسمة ، وأخيراً فإن هناك عدداً من الأقسام. لم تسمح مساحاتها بالتوسع، وأيضا لم تطرد سكانها بدرجة ملموسة، بل اقتربت من الثبات النسبي في مواضعها .

إن المهم من هذا الاستعراض لأقسام القاهرة ، هو وضع الزاوية الحمراء – منطقة الدراسة – ضمن المناطق الحضرية المتخلفة، والأطراف الريفية الحضرية [١]. وأن بها منطقة عشوائية هي مدينة النور [٢] ، وتضم ثلاثة من أنواع السكن الفقير في المدن المصرية[٣] وهي :-

١- الإسكان من أصل ريفي وصل إليه العمران الحضرى وحاصره : علي امتداد ترعة الإسماعيلية بمنطقة الأميرية البلد ، وجزء من الزاوية الحمراء البلد .

٢- تجمعات المساكن الشعبية لعهد ثورة يوليو: وهي مساكن الزاوية الحمراء الشعبية القديمة .

٣- أحياء سكنية جديدة ذات طابع سرطاني غير مخطط : وهي تشمل معظم الوحدات السكنية الخاصة، والتي أقيمت علي أرض زراعية في الأصل، وتم تقسيمها، وبيعها للبناء بأسعار رخيصة وقت التقسيم .

---

(١) المرجع سابق ص : ٢٦٥ .

(٢) محافظة القاهرة مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار ، أغسطس ١٩٩٥ .

(٣) ميلاد حنا :" ازيد مسكنا متكنة نها حل " مرجع سابق ، ص : ٦١ .

openkandil.com